من هم
الخلفاء الرّاشدون ؟

حسن عبد الله علي العجمي

دار العلوم

من هم الخلفاء الراشدون؟

جميع الحقوق محفوظة

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م

المكتب والمستودع :بئر العبد ـ مقابل البنك اللبناني الفرنسي
ص.ب:24/140 ـ هاتف:01/541650 ـ تلفاكس:01/545182 ـ موبايل:03473919
www.daraloloum.com E-mail:info@daraloloum.com

من هم الخلفاء الرّاشدون؟

تأليف
حسن عبدالله علي العجمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم

مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك

نستعين اهدنا الصراط المستقيم

صراط الذين أنعمت عليهم

غير المغضوب عليهم ولا الضالين

المدخل

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين، وعلى من تبع نهج محمد وآله إلى قيام يوم الدين، وبعد:

ورد مصطلح «الخلفاء الراشدون» في روايات وردت من طريق أهل السنة ضمن كلام منسوب إلى النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، ففي الرّواية عن العرباض بن سارية، قال:

(صلى بنا رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» الصبح ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال قائل يا رسول الله كأنها موعظة مودع فما تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، فتمسكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)[1].

(١) المستدرك على الصحيحين ١/١٧٦، رواية رقم: ٣٣٢، المسند المستخرج على صحيح مسلم ١/٣٧، رواية رقم :٤، صحيح ابن حبان ١/١٧٨ -١٧٩، رواية رقم: ٥، موارد الظمآن ١/٢٠٥، رواية رقم : ١٠٢، سنن أبي داود=

ومع أنّه لم يؤثر في رواياتهم -أعني أهل السنة- بسند معتبر عندهم أنّ النبي «صلى الله عليه وآله» قد خصص هذا المصطلح بأحد، إلاّ أنّهم زعموا أن المراد بالخلفاء الراشدين هم: (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي).

فعندما يطلق هذا المصطلح من قبلهم يريدون به هؤلاء الأربعة فقط، إلاّ أنّه - وبعد التسليم بصحة رواية العرباض ابن سارية هذه من ناحية السند- لدينا من الأدلة من داخل مضمون هذه الرواية وخارجها ما يدل على أنّ هذا المصطلح يراد به غير هؤلاء، باستثناء الإمام أمير المومنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فإنه داخل في جملة المرادين به، ونحن نورد هذه الأدلة تباعاً:

الخلفاء الرّاشدون إثنا عشر

لقد صرّح النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» بعدد الخلفاء والأئمة الذين يتولون قيادة الأمة وإدارة شؤونها وأمورها من بعده، وحددهم بإثني عشر خليفة وإمام، ففي مسند إمام الحنابلة أحمد بن حنبل روى بسنده عن مسروق أنّه قال:

(كنّا جلوساً عند عبد الله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» كم تملك هذه الأمة من

=٤/٢٠٠، رواية رقم: ٤٦٠٧، سنن ابن ماجة ١/١٥، رواية رقم: ٤٢ و ١/١٦، رواية رقم: ٤٣، مسند أحمد ٢٨/٣٧٥، رواية رقم: ١٧١٤٥، ١٧١٤٦، مسند الشاميين ١/٢٥٤، رواية رقم: ٤٣٧، الفوائد لتمام الرازي، ١/٩٨، رواية رقم:٢٢٥، شرح السنة للبغوي ١/٢٠٥، رواية رقم: ١٠٢، حلية الأولياء ٥/٢٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/٢٠٠، سنن الترمذي ٥/٤٤، رواية رقم: ٢٦٧٦، سنن الدارمي ١/٢٢٨، رواية رقم: ٩٦، المعجم الكبير ١٨/٢٤٨، رواية رقم: ٦٢٣ و ١٨/ ٢٥٧، رواية رقم : ٦٤٢.

خليفة؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» فقال: «إثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل»[1]

وفي رواية أخرى عنه رواها بسنده عن مسروق قال:

(كنّا مع عبد الله جلوساً في المسجد يقرئنا فأتاه رجل فقال: يا ابن مسعود، هل حدثكم نبيكم كم يكون من بعده خليفة؟ قال: نعم، كعدة نقباء بني إسرائيل)[2].

وفي «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني، قال:

(... ما أخرجه أحمد والبزار من حديث ابن مسعود بسند حسن أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة، فقال: سألنا عنها رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» فقال: اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل)[3].

وقال المباركفوري في «تحفة الأحوذي»:

(... أما حديث ابن مسعود، فأخرجه أحمد والبزار بسند حسن أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة، فقال سألنا عنها رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقال: إثنا عشر

(١) مسند أحمد ٢٨/٤ رواية رقم : ٣٧٨١ ، قال محقق الكتاب الشيخ أحمد محمد شاكر : «إسناده صحيح»

(٢) مسند أحمد ٦٢/٤، رواية رقم: ٣٨٥٩، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح»، ورواه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ٥٤٦/٤، رواية رقم: ٨٥٢٩، والطبراني في المعجم الكبير ١٥٧/١٠، رواية رقم: ١٠٣١٠، وأبو يعلى في مسنده ٢٢٢/٩، رواية رقم: ٥٣٢٢ و ٤٤٤/٨، رواية رقم: ٥٠٣١ ؛ ونعيم بن حماد في كتابه الفتن ٩٥/١، وابن عدي في الكامل ١٥/٣، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٢٨٦/١٦، والبزار في مسنده ٣٢٠/٥، وتمام الرازي في الفوائد ٢٣١/٢ رواية رقم: ١٥٩٩.

(٣) فتح الباري ٢١٢/١٣.

كعدة نقباء بني إسرائيل)[1].

وقال ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة»:

(و عن ابن مسعود بسند حسن أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة، فقال: سألنا عنها رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم»، فقال: إثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل)[2].

وقال العاصمي في «سمط النجوم العوالي»:

(وعن ابن مسعود بسند حسن أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة، فقال: سألنا عنها رسول الله، فقال: إثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل)[3].

وقال السيوطي:

(وعند أحمد والبزار بسند حسن عن ابن مسعود أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة، فقال: سألنا عنها رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» فقال: إثنا عشر كعدة نقباء بني اسرائيل)[4].

وأخرج مسلم بن الحجاج في صحيحه بسنده عن جابر ابن سمرة قال:

(دخلت مع أبي على النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم» فسمعته يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم إثنا عشر خليفة» قال ثم تكلّم بكلام خفي عليّ، قال: فقلت لأبي ما قال؟ قال: «كلهم من قريش»)[5].

(١) تحفة الأحوذي ٦/٣٩٣- ٣٩٤ .
(٢) الصواعق المحرقة ١/٥٤.
(٣) سمط النجوم العوالي ٢/٤١٩.
(٤) تاريخ الخلفاء صفحة ١٠.
(٥) صحيح مسلم ج٣/ص١٤٥٢ رواية رقم : ١٨٢١.

وفي رواية أخرى أخرجها بسنده عن جابر بن سمرة قال:

(سمعت النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم» يقول: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم إثنا عشر رجلاً» ثمّ تكلّم النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم» بكلمة خفيت عليّ، فسألت أبي ماذا قال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم»؟ فقال: «كلهم من قريش»)[1].

وروى بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص قال:

(كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيءٍ سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» قال: فكتب إليَّ سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» يوم جمعة عشيّة رجم الأسلميّ يقول: «لا يزال الدّين قائماً حتى تقوم السّاعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»...)[2].

وروى أبو يعلى في معجمه أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال:

(يكون لهذه الأمة إثنا عشر قيّماً)[3].

وفي معجمي الطبراني الأوسط والكبير عن جابر بن سمرة أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال:

(... «يكون لهذه الأمّة إثنا عشر قيّما لا يضرّهم من خذلهم» ثم همس رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» بكلمة لم أسمعها، فقلت لأبي ما الكلمة التي همس بها النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم»؟ قال: «كلهم من

(١) صحيح مسلم ١٤٥٢/٣ رواية رقم: ١٨٢١.
(٢) صحيح مسلم ١٤٥٣/٣ رواية رقم: ١٨٢٢.
(٣) معجم أبي يعلى صفحة ٧٩ رواية رقم: ٦٥.

قريش»...)[1].

وفي «المعجم الكبير» عنه عن النبي «صلى الله عليه وآله»، قال:

(...إن هذا الأمر لن ينقضي ولن ينقضي حتى ينقضي إثنا عشر خليفة ...)[2].

وفي مسند أبي عوانة عن جابر بن سمرة أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال:

(لا يزال هذا الأمر عزيزاً منيفاً لا يضره من ناواه حتى تقوم الساعة إلى إثني عشر خليفة كلهم من قريش)[3].

وفيه أيضاً عنه عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال:

(لا يزال هذا الدين قائماً حتى يقوم إثنا عشر خليفة)[4].

فهذه النصوص جميعها تدل على أن خلفاء النبي «صلى الله عليه وآله» إثنا عشر خليفة، فرواية ابن مسعود صريحة في أن جميع خلفاء النبي «صلى الله عليه وآله» إثنا عشر خليفة كعدة نقباء بني إسرائيل، وأن إمامتهم على الأمة تمتد من بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» وإلى قيام الساعة، فمادامت هذه الأمة موجودة فإنه لا بد من وجود واحد من هؤلاء الإثني عشر في كل زمان من وجودها يكون هو الخليفة للنبي «صلى الله عليه وآله» عليها، وهو الإمام القائم مقامه «صلى الله عليه وآله» في إدارة إمورها

(١) المعجم الأوسط ٢٠١/٣ رواية رقم : ٢٩٢٢ ، المعجم الكبير ١٩٦/٢ رواية رقم : ١٧٩٤.
(٢) المعجم الكبير ٢٥٥/٢ رواية رقم : ٢٠٦٨.
(٣) مسند أبي عوانة ٣٦٩/٤ رواية رقم : ٦٩٧٦.
(٤) مسند أبي عوانة ٣٦٩/٤ رواية رقم : ٦٩٧٩ ، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ٧٠٢/٢ رواية رقم : ١٨٤٩.

وشؤونها الدينية والدنيوية، فالسائل الذي سأل ابن مسعود عن عدد الخلفاء لم يسأله عن عددهم في زمان محدد من وجود أمة محمد «صلى الله عليه وآله»، وإنما كان سؤاله عن عددهم في مدة وجودها، فهو يسأله ويقول له: (**سألتم رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» كم تملك هذه الأمة من خليفة ؟**)، فتمعن في قوله: (**كم تملك هذه الأمة من خليفة**) الدال على أن السائل سأله عن عددهم في كل زمان وجود هذه الأمة، من بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» وإلى قيام الساعة، فأجابة ابن مسعود بقوله: (**نعم، كعدة نقباء بني إسرائيل**).

وكذلك نصوص روايات جابر بن سمرة، فكما أنها تدل صراحة على أن الخلفاء على الأمة من بعد النبي «صلى الله عليه وآله» إثنا عشر، فهي تدل أيضاً على أن مدة خلافتهم تمتد إلى قيام الساعة في كل زمان تواجدت فيه الأمة وكان دين الإسلام موجوداً باقياً، فالمراد بالدّين والأمر في قوله «صلى الله عليه وآله» الوارد في رواية جابر بن سمرة هو الإسلام، وبلا شك أن دين الإسلام باق إلى قيام الساعة فهو خاتم الأديان، والنبي «صلى الله عليه وآله» حدد مدة هؤلاء الخلفاء الإثني عشر بمدة وجود الإسلام، فدل ذلك على أن مدة إمامتهم وخلافتهم تمتد من بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» إلى يوم القيامة.

بل إن قوله «صلى الله عليه وآله»: (**يكون لهذه الأمّة إثنا عشر قيّماً لا يضرّهم من خذلهم**) لصريح غاية الصراحة في الدلالة على ذلك.

كما يستفاد من رواية جابر بن سمرة التي رواها مسلم

ابن الحجاج في صحيحه والتي قال فيها النبي «صلى الله عليه وآله»: «**لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم إثنا عشر رجلاً**» أنّ هؤلاء الإثني عشر على الحق والصواب دائماً وأبداً بحيث أنهم يحكمون الناس بالعدل والحق، ويأخذون بأيديهم إلى الصراط المستقيم والطريق القويم، فدلّ ذلك على أنّ جميع هؤلاء الإثني عشر متصفون بصفة الرشد، وعليه فيكون عدد الخلفاء الراشدين أكثر مما يدّعيه أهل السنة.

الخلفاء الرّاشدون من عترة النبي صلى الله عليه وآله

إنّ الأدلة قائمة على أنّ خلفاء النبي «صلى الله عليه وآله» على الأمة من بعده هم من عترته وأهل بيته، ومن هذه الأدلة الحديث المعروف بـ «حديث الثقلين»، وهو من الأحاديث التي اتفق الفريقان سنة وشيعة على روايته عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، حيث ورد هذا الحديث الشريف من رواية أكثر من عشرين صحابيّاً، وقاله النبي «صلى الله عليه وآله» في مواطن عديدة.

قال ابن حجر في «الصواعق المحرقة»:

(ثم اعلم أنّ لحديث التّمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابيّاً...).

وقال:

(... وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنّه قاله بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنّه قال ذلك بغدير خم، وفي

أخرى أنّه قاله لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مر، ولا تنافي إذ لا مانع أنّه كرر ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة)[1].

وهو مع تعدد ألفاظه إلاّ أنّه يفيد معناً واحداً، وهو لزوم التمسك بالكتاب المجيد وعترة النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله».

ومن ألفاظه ما رواه يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ» فقال:

(حدّثنا يحيى، قال: حدّثنا جرير، عن الحسن بن عبيد الله، عن أبي الضّحى، عن زيد بن أرقم، قال: قال النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم»:

إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض)[2].

ورجال السند كلّهم من الثقات عند أهل السنة، أمّا يحيى فهو: يحيى بن يحيى بن بكير التميمي المنقري النيسابوري أبو زكريا، من حفّاظ أهل السنّة وثقة من ثقاتهم، أخرج له من الستة البخاري ومسلم والنسائي والترمذي[3].

وجرير، هو: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبّي الرازي، ثقة، أخرج له الستة جميعهم[4].

(١) الصواعق المحرقة ٢/٤٤٠.
(٢) المعرفة والتاريخ ١/٥٣٦.
(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣١/٣٢ رقم الترجمة: ٦٩٤٣، تهذيب التهذيب ٤/٣٩٧.
(٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١/٢٩٧، تهذيب الكمال ٤/٥٤٠، رقم الترجمة: ٩١٨.

والحسن بن عبيد الله هو: ابن عروة أبو عروة النخعي، وهو ثقة من رجال مسلم والبقية عدا البخاري[1].

وأبو الضحى، هو: مسلم بن صبيح الهمداني الكوفي العطّار، ثقة، من رجال الجميع[2].

فهذه الطريق للحديث صحيحة، لا غبار على صحتها، فما من علّة في السند تدعو إلى الحكم عليه بخلاف ذلك.

نعم هناك أشخاص ديدنهم الطعن في أحاديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» الصادرة منه في أهل بيته وعترته، والتي تميّزهم عن غيرهم من سائر المسلمين وتثبت أفضليتهم عليهم، أو التي يستند إليها الشيعة لإثبات أحقيتهم «عليهم السلام» بتولّي منصب الولاية العظمى والخلافة الكبرى على الأمة من بعده، فيبحثون عن علة قادحة في السند لتضعيف الحديث، أو يردونه مضموناً، أو يميعونه دلالة، وبما أنّ حديث الثقلين له دلالة أفضليتهم وأحقيتهم بمنصب الولاية والخلافة، ويوجب على الأمة لزوم التمسك بهم دون غيرهم لم تسلم طرقه من الطعن، فهذه الطريق للحديث أثار أحدهم في بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حولها بعض الطعون، فزعم أن في السند انقطاعاً بين أبي الضحى مسلم بن صبيح وزيد بن أرقم، وحجته في ذلك أنه لا يعلم لأبي الضحى سماعٌ من زيد بن أرقم، خصوصاً أن وفاة أبي الضحى كانت في سنة ١٠٠ هـ، وزيد بن أرقم توفي سنة ٦٥هـ [3]، ونرد

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٩٩/٦ رقم الترجمة: ١٢٤٢، تهذيب التهذيب ٤٠١/١.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥٢٠/٢٧، رقم الترجمة: ٥٩٣١.

(٣) اختلفوا في تاريخ وفاة زيد بن أرقم إلى عدة أقوال، ففي «إكمال تهذيب الكمال ١٢٨/٥-١٢٩، رقم الترجمة: ١٧٥٧، قال مغلطاي: (وفي «أنساب =

عليه بالقول:

أولاً: لقد أثبت مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح المعروف بـ«صحيح مسلم» في كتابه «الكنى والأسماء» سماع أبي الضحى من ابن أرقم فقال:

(أبو الضحى مسلم بن صبيح سمع ابن عبّاس والنّعمان ابن بشير وزيد بن أرقم، روى عن الأعمش وحبيب بن أبي ثابت)[1].

ثانياً: إذا كان أبو الضحى قد سمع من عبد الله بن عبّاس الذي مات سنة ٦٨هـ، فما المانع أن يكون قد سمع من زيد بن أرقم، لا سيما أن أبا الضحى كوفي وزيد بن أرقم استوطن الكوفة ومات فيها.

ثالثاً: إنّ أقران أبي الضّحى من مثل أبي إسحاق السبيعي، والشعبي، وإبراهيم النخعي، وغيرهم، سمعوا من صغار الصحابة والمعمّرين منهم بما فيهم زيد بن أرقم، وقد مات أبو إسحاق والشعبي بعد أبي الضّحى، وأمّا النّخعي فمات قبله بأربع سنوات تقريباً، فإذا كان لا مانعٌ من سماعهم من زيد بن أرقم وغيره من صغار الصحابة ومن معمّريهم فلا مانعٌ أيضاً من سماع أبي الضّحى منهم.

رابعاً: إنّ من جملة من روى عنهم أبو الضحى هو الراوي علقمة بن قيس، وعلقمه هذا قيل أنه مات في سنة ٦١هـ، وقيل في سنة ٦٢هـ، ولم يصرّح أحدٌ من العلماء بعدم

=الخزرج، مات سنة ستين)، وقال المدائني وخليفة خياط: أنّه توفي سنة ست وستين، وقال الواقدي وإبراهيم بن المنذر الحزامي والهيثم بن عدي وغيرهم أنه توفي سنة ثمان وستين، وقال ابن حبّان أنه مات سنة خمس وستين، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢/١٦٨، رقم الترجمة: ٢٨.

(١) الكنى والأسماء، صفحة ٤٥٥، رقم الترجمة: ١٧٢٢.

سماعه منه ولا بأن روايته عنه مرسلة، ولم يوصف أبو الضحى بالتدليس.

فاتضح من ذلك أن إعلال هذه الطريق بالانقطاع في السند بين أبي الضحى وزيد بن أرقم باطل، فلم يثبت عدم سماعه منه، والأصل هو السّماع مع عدم وجود المانع.

وحاول بعضهم الطعن في سند الرّواية بالقول أن البخاري قال: (**لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأنّ عامة حديثه مضطرب**)[1]، وأنّ الدار قطني قال عنه: (**ليس بالقوي**)[2].

قلت:

وثق الحسن بن عبيدالله النخعي العديد من العلماء، فقال عنه ابن معين: (ثقة صالح)، ووثقه العجلي والنسائي وأبو حاتم، وقال عنه الساجي: (صدوق) وذكره ابن حبّان في الثقات[3]، وقال يحيى بن سعيد عنه وعن الحسن بن عمرو: (ثقتان صدوقان)، وروى عنه العديد من الرّواة الأجلّة عندهم كشعبة وسفيان الثوري وغيرهما.

وأما قول البخاري فهو جرح مبهم لا يقدّم على التعديل، وتضعيف الدارقطني فهو إنّما ضعفه نسبة إلى راو آخر لا مطلقاً، قال الدكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد:

(وقال البخاري: «لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأنّ عامّة حديثه مضطرب» وضعّفه الدار قطني بالنسبة

(١) تهذيب التهذيب ١/٤٠٢.
(٢) نفس المصدر.
(٣) الثقات ٦/١٦٠، رقم الترجمة: ٧١٥٥.

إلى الأعمش، فقال في العلل بعد أن ذكر حديثاً للحسن هذا خالفه فيه الأعمش: «الحسن ليس بالقوي ولا يقاس بالأعمش.

قلت: أمّا قول البخاري ففيه مجازفة -إنْ صحّ عنه- وأين كان أولئك الذين وثقوه عن أحاديثه التي عامتها مضطربة؟!

وأمّا قول الدار قطني السابق فليس على اطلاقه وإنّما هو بالنسبة إلى الأعمش، وأين الحسن من الأعمش؟ فإذا اختلف هو وإياه في حديث قدّم الأعمش مع كون الحسن ثقة)[1].

ومنها ما أورده ابن حجر في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» عن إسحاق بن راهويه، فقال:

(وقال إسحاق: أنبأنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي «رضي الله عنه»، قال:

إن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» حضر الشجرة بخم، ثم خرج آخذا بيد علي «رضي الله عنه»، قال: «ألستم تشهدون أن الله تبارك وتعالى ربكم؟» قالوا: بلى، قال «صلى الله عليه وآله وسلم»: ألستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأن الله ورسوله أولياؤكم؟ «فقالوا: بلى. قال: «فمن كان الله ورسوله مولاه، فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله تعالى، سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي»)[2].

(١) سنن سعيد بن منصور بتحقيق الدكتور المذكور ٦٧/١.
(٢) المطالب العالية ١٤٢/١٦ رواية رقم: ٣٩٣٤.

وهذه الطريق للحديث إن لم نقل عنها بأنّها صحيحة لما ورد من جرح في الراوي «كثير بن زيد» فهي لا تنزل عن رتبة الحسن لذاته، فأبو عامر العقدي هو: عبد الملك بن عمرو القيسي البصري، من رجال البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، حافظ ثقة[1].

وكثير بن زيد، فهو أبو محمد المدني الأسلمي السهمي، من رجال أبي داود والترمذي وابن ماجة، وذكره البخاري في التاريخ الكبير[2] ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى له في «جزء القراءة خلف الإمام»[3]، والأدب المفرد[4]، ووثقه ابن حبّان حيث أورده في كتابه الثقات[5]، وأخرج له في صحيحه بعض الأحاديث[6]، وتوثيقه إياه معتبر ومقبول عند العلماء لأن كثيراً ليس من المجهولين[7].

قال الشيخ عبد الرحمن المعلّمي في كتابه «التنكيل»:

(التحقيق أن توثيقه - ابن حبّان - على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول «كان متقنا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٦٤/١٨، رقم الترجمة: ٣٥٤٥.

(٢) التاريخ الكبير ٢١٦/٧، رقم الترجمة: ٩٣٤.

(٣) جزء القراءة خلف الإمام صفحة ٦٩، رواية رقم: ١٨١وصفحة ٧٠ رواية رقم: ١٨٦.

(٤) الأدب المفرد، صفحة ٧٠ رواية رقم: ٢٣٩ وصفحة ٨٧، رواية رقم: ٣٠٩ وصفحة ١٨٣، رواية رقم: ٧٠٤، وصفحة ٢٧٨، رواية رقم: ١٠٨٢، وصفحة ٢٨٠، رواية رقم: ١٠٨٩.

(٥) الثقات ٣٥٤/٧.

(٦) انظر صحيح ابن حبّان ٤٨٨/١١، رواية رقم: ٥٠٩١، ١٦٢/١٥، رواية رقم: ٦٧٥٩، ٢٥٢/١٦، رواية رقم:٧٢٦٢.

(٧) قال ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٥٦٥/٧، رقم الترجمة: ٢١٧٧: «كثير ابن زيد ويكنّى أبا محمد، وهو مولى لبني سهم من أسلم، وكان يقال له ابن صافية وهي أمّه، وروى عن عبد المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي وغيره، وتوفي في خلافة أبي جعفر، وكان كثير الحديث».

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، الخامسة لا يؤمن فيها الخلل)[1].

فحسب تقسيم المعلّمي لتوثيق ابن حبّان إلى المراتب والدرجات التي ذكرها، يكون توثيق ابن حبّان لكثير بن زيد مما يندرج في المرتبة الثالثة، لأنّ كثيراً من المعروفين بكثرة الحديث، وابن حبّان قد اطلع على أحاديثه وأخرج بعضاً منها في صحيحه.

ووثقه ابن معين، فقال عنه «ثقة»، ذكر ذلك المنذري كما في عون المعبود[2]، وابن تيمية في الفتاوى الكبرى فقال: (وكثير بن زيد قال يحيى بن معين في رواية هو ثقة)[3]، وقال مغلطاي: (وقال ابن معين: ثقة)[4]، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (وثقه ابن حبّان وابن معين)[5]، وقال مرة أخرى:

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٦٦٩/٢.
(٢) عون المعبود ج ٩ ص ٣٧٣.
(٣) الفتاوى الكبرى ٨٨/٤.
(٤) شرح سنن ابن ماجة، صفحة ٣٠٩.
(٥) مجمع الزوائد ٢٢٧/١، رواية رقم: ١١٥٣.

(وثقه ابن معين وجماعة)[1]، وقال الذهبي: (وروى ابن أبي مريم عن يحيى: ثقة)[2]، وفي الكامل لابن عدي قال: (حدثنا علان، حدثنا ابن أبي مريم، سمعت يحيى بن معين قال: كثير بن زيد ثقة)[3].

وقال يحيى بن معين عنه أيضاً : «صالح»، ومرة: «ليس به بأس»[4].

نعم نقلوا عن ابن معين أنّه قال عنه: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ليس بذاك»، وقال: «ضعيف»، ويبدو لي -والله العالم- أنّ هذا الجرح الصادر من ابن معين ليس في كثير ابن زيد الأسلمي وإنّما في كثير بن زيد المعروف بـ «كثير ابن النضر» الذي ترجم له ابن حبّان في كتابه المجروحين[5] فحصل خلط واشتباه عند البعض فظنّ أنّ المجروح من ابن معين هو الأسلمي فذكر ذلك في ترجمته، والذي يؤكد ما نقوله هو أن ألفاظ الجرح التي ذكر ابن حبّان أن ابن معين قالها في كثير بن زيد المعروف بإبن النضر مشابهة للألفاظ التي نقلت عن ابن معين وزعموا أنّه قالها في كثير الأسلمي، باستثناء قوله: «ضعيف»، إن كانت صدرت منه بهذا اللفظ ولم تكن نقلاً بالمعنى لقوله: «ليس بشيء» أو «ليس بذاك».

(١) مجمع الزوائد ٣٣٦/٧ رواية رقم: ١٢٥٠٣.
(٢) ميزان الاعتدال ٤٨٩/٥، رقم الترجمة: ٦٩٤٤.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٠٨٧/٦.
(٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١١٣/٢٤، رقم الترجمة: ٤٩٤١، الكامل في ضعفاء الرجال ٢٠٨٧/٦.
(٥) قال ابن حبّان: (كثير بن زيد يروي عن عبد الله بن كعب بن مالك، وهو الذي يقال له كثير بن النضر، روى عنه عبيد الله بن عبد المجيد كان كثير الخطأ على قلة روايته، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، سمعت الحنبلي يقول سمعت أحمد بن زهير يقول سئل يحيى بن معين عن كثير بن زيد فقال ليس بذاك القوي، وكان قال لا شيء ثم ضرب عليه (المجروحين٢٢٢/٢ رقم الترجمة: ٨٩٥).

ووثقه أحمد بن حنبل، ذكر توثيقه له الشوكاني، ففي «عون المعبود»:

(وقال الشوكاني في التوضيح أخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد بإسناد فيه «كثير بن زيد»، وثقه أحمد وجماعة ...)[1].

وذكر توثيق أحمد لـ «كثير بن زيد» أيضاً الهيثمي في «مجمع الزوائد»، فقال: (وثقه أحمد وجماعة...)[2].

وفي كتاب «العلل ومرفعة الرجال»: (سألت أبي عن كثير ابن زيد فقال: ما أرى به بأساً)[3].

ووثقه ابن خزيمة حيث أخرج له عدّة أحاديث في صحيحه، وهو المعروف بـ «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه «صلى الله عليه آله وسلم» من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار»[4].

وعدّله الحاكم النيسابوري، فقال:

(كثير بن زيد وأبو عبد الله القراظ مدنيان لا نعرفهما إلاّ بالصدق)[5].

وحكم بالصحة على إسناد مجموعة من الروايات التي وقع في سندها كثير بن زيد الأسلمي[6].

(١) عون المعبود ٣١٠/١١
(٢) مجمع الزوائد ٢٤٥/٥.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ٣١٧/٢، رواية رقم: ٢٤٠٦.
(٤) صحيح ابن خزيمة ٢٠٤/١، رواية رقم: ٣٩٢، و ٢٨٣/٢، رواية رقم: ١٣٢٥، و١٨٨/٣، رواية رقم:١٨٨٤، و ١٩٢/٣، رواية رقم: ١٨٨٨.
(٥) المستدرك على الصحيحين ٣٣٨/١.
(٦) انظر المستدرك على الصحيحين ٤٨١/٢، رواية رقم: ٣٦٥٦، و٢٦٨/٤، رواية رقم: ٧٦٠٢، و ٣٦٤/٤، رواية رقم: ٧٩٣٢، و ٣٦٥/٤، رواية رقم: ٧٩٣٦، و=

وعدله ابن عدي، فقال:

(ولم أر بحديثه بأساً، وأرجو أنّه لا بأس به)[1].

وهو حسن الحديث عند أبي عيسى الترمذي، فقال عقب أحاديثه: (هذا حديث حسن غريب)[2].

وحديثه عنده ليس من مرتبة الحسن لغيره، بل من مرتبة الحسن لذاته، فـ(جمع الترمذي بين لفظتي «غريب» و «حسن» إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته)[3].

وهو ثقة عند مالك، فـ «كثير بن زيد» شيخ مالك، في الرّواية، ومالك لا يروي إلاّ عن ثقة عنده حسب ما هو معلوم عند علماء القوم.

قال أحمد بن حنبل:

(ما روى مالك عن أحد إلاّ هو ثقة)[4].

وقال:

(كان مالك من أثبت النّاس، ولا تبال أن تسأل عن رجل روى عنه مالك ولا سيما مديني)[5].

وقال يحيى بن معين:

(لا تريد أن تسأل عن رجال مالك، كل من حدّث عنه ثقة، إلاّ رجلاً أو رجلين)[6].

=٤/٤٧٨، رواية رقم: ٨٣٢٩، و ٤/٥٦٠، رواية رقم: ٨٥٧١، و ٤/٥٦٢، رواية رقم: ٨٥٧٦.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٢٠٨٩.

(٢) انظر سنن الترمذي ٣/٢٣٥ رواية رقم: ١٥٧٩، و ٣/٥٤٥، رواية رقم: ٢٠١٩، و ٥/٤٠٠، رواية رقم: ٣٣٩٣.

(٣) قاله الألباني في سلسته الصحيحة ٢/١٨٥.

(٤) إتحاف النبيل ٢/١٠٩.

(٥) إتحاف النبيل ٢/١٠٩.

(٦) إتحاف النبيل ٢/١٠٩.

ووثقه ابن عمّار الموصلي، فقال عنه: (ثقة)[1].

نعم هو مجروحٌ من بعض العلماء، فالنسائي قال عنه: (ضعيف)[2]، ويلاحظ على تضعيف النسائي:

أولاً: لم يصرّح النسائي في كتابه «الضعفاء والمجروحين» أن كثير بن زيد هو الأسلمي، وإنّما ذكره بعنوان «كثير بن زيد» حسب، واحتمال أنّه أراد به كثير بن زيد المعروف بابن النضر - والذي ذكرنا سابقاً أن ابن حبّان ترجم له في كتابه المجروحين - واردٌ.

ثانياً: سلّمنا أنّه أراد الأسلمي، إلاّ أن الجرح بلفظ (ضعيف) جرحٌ غير مفسّر، ولا يقدّم على تعديل المعدّلين، قال الخطيب البغدادي:

(سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، يقول: لا يقبل الجرح إلاّ مفسّراً، وليس قول أصحاب الحديث فلانٌ ضعيف، وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره، وإنّما كان كذلك لأنّ الناس اختلفوا فيما يفسّق به، فلا بدّ من ذكر سببه لينظر هل هو فسقٌ أم لا؟

وكذلك قال أصحابنا: إذا شهد رجلان بأنّ هذا الماء نجس لم تقبل شهادتهما حتّى يبيّنا سبب النجاسة، فإنّ الناس اختلفوا فيما ينجس به الماء، وفي نجاسة الواقع فيه).

ثم قال الخطيب البغدادي:

(وهذا القول هو الصّواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من

(١) تهذيب التهذيب ٣/٤٥٩.
(٢) الضعفاء والمتروكين، صفحة ٨١، رقم الترجمة: ٥٠٥.

حفّاظ الحديث ونقّاده، مثل محمد إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما.

فإنّ البخاري قد احتجّ بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عبّاس في التابعين، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي بن عمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج فإنّه احتجّ بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر ممن ينظر في حال الرّواة الطعن عليهم.

وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريقة وغير واحد ممن بعده، فدلّ ذلك على أنّهم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلاّ إذا فسّر سببه وذكر موجبه)[1].

وقال ابن حجر العسقلاني:

(والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محلّه إن صدر مبيّناً من عارف بأسبابه؛ لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً)[2].

وقال السيوطي في «تدريب الرّاوي»:

(واختار شيخ الإسلام[3] تفصيلاً حسناً، فإن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحدٌ من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلاّ مفسّراً؛ لأنّه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلاّ بأمر جلي، فإنّ أئمة هذا الشأن لا يوثّقون إلاّ من اعتبروا حاله في دينه ثم في

(١) الكفاية في علم الرّواية، صفحة ١٠٨-١٠٩.
(٢) نزهة النظر، صفحة ١٧٩.
(٣) يريد به الحافظ ابن حجر العسقلاني.

حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ النّاس، فلا ينقض حكم أحدهم إلاّ بأمر صريح)[1].

ثالثاً: أنّ النسائي متعنت في الجرح وتعنته مشهور كما قال المباركفوري[2]، فلا يقدم جرحه على تعديل المعدّلين ما لم يوافقه عليه غيره من المعتدلين، ولم تحصل الموافقة هنا، فلا يعتد بجرحه لكثير بن زيد.

وبمثله نردّ على جرح ابن معين بقوله «ضعيف»، فلا يعلم أنّه قاله في الأسلمي أو في ابن النضر، وهو جرح مبهم، وابن معين كذلك متعنت في الجرح كما وصفه غير واحدٍ من أهل العلم.

وقال عنه أبو زرعة: (صدوق، فيه لين).

وقال أبو حاتم: (صالح، ليس بالقوي).

وقال ابن المديني: (هو صالح، وليس بقوي).

وقال يعقوب بن شيبة: (ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ما هو).

ومع أنّ هذه العبارات الصادرة من هؤلاء الأعلام لا تعد من الجرح القوي الذي يستلزم بموجبه ردّ حديث كثيرٍ بن زيد وتصنيفه في مرتبة الحديث الضعيف، فهي أيضاً من الجرح المبهم غير المفسّر الذي لا يعتد به في هذا المورد ويقدّم عليه التعديل.

ونقل ابن حجر أن أبا جعفر الطبري قال عن كثير: (وكثير ابن زيد عندهم ممن لا يحتجُّ بنقله)[3].

(١) تدريب الرّاوي ١/٣٦٢.
(٢) تحفة الأحوذي ١/٤٠٥.
(٣) تهذيب التهذيب ٣/٤٥٩.

وهذا ليس تضعيفاً من ابن جرير لكثير، وإنّما هو نقل لجرح جماعة، ومن هم هؤلاء الجماعة؟ فالجارح هنا مجهول، والجرح مبهم، وابن جرير نفسه لم يعتن بذلك، فصحح الحديث الذي نحن بصدده، ففي كنز العمّال للمتقي الهندي، قال:

(عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب أن النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم» قال: «**إنّي قد تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلّوا، كتاب الله، سبب بيد الله، وسبب بأيديكم، وأهل بيتي**» (ابن جرير)، وصححه)[1].

ولذلك رجح الشيخ أحمد محمد شاكر تعديل من عدّل كثير بن زيد الأسلمي على جرح من جرحه وذهب إلى أنّه ثقة صحيح الحديث[2].

وقال عنه ابن حجر: (صدوق يخطئ)[3].

فتعقبه الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عوّاد معروف بقولهما: (بل صدوق حسن الحديث كما قال البوصيري في مصباح الزجاجة)[4].

والعجيب من ابن حجر مع أنّه قال عن «كثير بن زيد الأسلمي» أنه «صدوق يخطئ»، وعن محمد بن عمر بن علي ابن أبي طالب أنّه «صدوق»[5]، إلاّ أنّه صحح الحديث الذي نحن بصدده مع وجود كثير في السند فقال في كتابه «المطالب

(١) كنز العمّال ١/ ٣٨٠، رواية رقم: ١٦٥٠.
(٢) انظر مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين ٢٤٦/١ رواية رقم: ١٥٢٩، و ٢٩٢/٨، رواية رقم: ٨٣٥٠، و ٤١٧/٨، رواية رقم: ٨٧٦٦، و ٤١٩/٨، رواية رقم: ٨٧٧٢
(٣) تقريب التهذيب، صفحة ٨٠٨، رقم الترجمة: ٥٦٤٦.
(٤) تحرير تقريب التهذيب ١٩٢/٣، رقم الترجمة: ٥٦١١.
(٥) تقريب التهذيب، صفحة: ٨٨١، رقم الترجمة: ٦٢١٠.

العالية بزوائد المسانيد الثمانية» بعد أن أورد الحديث عن مسند إسحاق بن راهويه: (هذا إسناد صحيح)[1].

فلا يعلم هل أنّه اشتبه عليه حالهما فظنّ أنّهما ثقتان، أم أنّه تبيّن له لاحقاً أنّهما ثقتان صحيحا الحديث، ولكنه لم يغيّر قوله فيهما في التقريب غفلة، والذي ربّما يرجح الثاني أنّه صرّح بوثاقة محمد بن عمر بن علي في كتابه «تلخيص الحبير» فقال بعد أن ذكر طريقاً لحديث وقع في سنده محمد بن عمر هذا: (رجاله ثقات)[2].

وعليه -كما أسلفنا- فإن «كثير بن زيد الأسلمي» إن لم يكن صحيح الحديث فلا ينزل حديثه عن رتبة الحديث الحسن لذاته، قال الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني معلّقاً على حديث وقع في سنده كثير هذا:

(إسناده حسن رجاله ثقات، وفي كثير بن زيد كلام لا ينحطّ حديثه عن مرتبة الحسن ...)[3].

ومحمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، من رجال الأربعة، وذكره ابن حبّان في الثقات[4]، وأخرج له في صحيحه[5].

ووثقه ابن خزيمة، فقد أخرج له في صحيحه[6]، المسمّى بـ«مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم» بنقل العدل عن العدل من غير قطع

(١) المطالب العالية ١٦/١٤٢، رواية رقم: ٣٩٣٤.
(٢) تلخيص الحبير ٢/٢٦٦، رواية رقم: ٧٩٣.
(٣) السنة لابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة للألباني ٢/٣٦٠، رواية رقم: ٧٧٥.
(٤) تهذيب الكمال ٢٦/١٧٢، رقم الترجمة: ٥٤٩٦.
(٥) انظر صحيح ابن حبّان ٨/٣٨١، رواية رقم: ٣٦١٦، و٨/٤٠٧، رواية رقم: ٣٦٤٦.
(٦) صحيح ابن خزيمة ٣/٣١٨، رواية رقم: ٢١٦٧.

في الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار».

ووثقه محمد بن جرير الطبري، فإنّه بعد أن روى حديثاً وقع في سنده محمد هذا، قال: (هذا خبر عندنا صحيح سنده)[1].

ووثقه الحاكم النيسابوري حيث صحح بعض الأحاديث التي وقع في إسنادها، فقال عقب أحد الأحاديث: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وليس في إسناده مذكور بجرح)[2].

ووثقه الدار قطني، قال ابن رجب الحنبلي: (ومحمد بن عمر بن علي بن أبي طالب وثقه الدارقطني وغيره)[3].

وقال البرقاني: (الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي، فقال: كلهم ثقات)[4].

ووثقه الذهبي، فقال عنه: (ثقة)[5]، وقال عنه في «ميزان الإعتدال»: (وما علمت به بأساً، ولا رأيت لهم فيه كلاماً)[6].

ووثقه الحافظ ابن حجر، فهو وإن قال عنه في «تقريب التهذيب»: (صدوق)[7]، لكنه - كما أسلفنا- فقد صحح الحديث الذي نحن بصدده في كتابه «المطالب العاليه»[8]،

(١) كنز العمّال ١٤/١٨٤ رواية رقم: ٣٨٣١١.
(٢) المستدرك على الصحيحين١/٣٤٤، رواية رقم: ٨٠٩، وانظر ٤/١٩٩، رواية رقم: ٧٣٥٩.
(٣) فتح الباري٤/١٣٢.
(٤) موسوعة أقوال الدارقطني ١/٢١٣، و٢/٣٧٦، و٢/٤٨٢-٤٨٣، و ٢/٦٠٨.
(٥) الكاشف٢/٢٠٥، رقم الترجمة: ٥٠٧٣.
(٦) ميزان الاعتدال ٦/٢٧٨، رقم الترجمة: ٨٠٠٧.
(٧) تقريب التهذيب، صفحة: ٨٨١، رقم الترجمة: ٥٦١١.
(٨) المطالب العالية ١٦/١٤٢، رواية رقم: ٣٩٣٤.

ومحمد بن عمر بن علي من جملة رجال السند، وقال في «تلخيص الحبير» بعد أن ذكر حديثاً في سنده محمد هذا: (رجاله ثقات)[1].

ووثقه ابن كثير، فإنّه وبعد أن ذكر حديثاً رواه أحمد بن حنبل بسنده إلى محمد بن عمر بن علي، عن علي، قال: (إسناده رجال ثقات)[2].

ومن كل ذلك يتضح أنّ محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ثقة، صحيح الحديث.

وعمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة، روى له الأربعة؛ أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، ولم يجرحه أحد، ووثقه العجلي[3]، ووثقه ابن حبّان، فقد ذكره في ثقاته[4]، وأخرج له في صحيحه[5]، ووثقه أبو الحسن الدارقطني، والحاكم النيسابوري، وابن جرير الطبري كما مرّ سابقاً عند الحديث عن ابنه محمد، ووثقه ابن حجر، فقال عنه في «تقريب التهذيب»: (ثقة)[6]، ووافق ابن حجر على توثيقه لعمر بن علي الشيخ شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشار عوّاد معروف في كتابهما «تحرير تقريب التهذيب»[7].

فحديث الثقلين من هذه الطريق صحيح عند بعض العلماء وحسن عند بعض آخر، وأمّا من ضعّفه من العلماء -إن وجد- فقد جانب الصواب.

(١) تلخيص الحبير٢/٢٦٦، رواية رقم: ٧٩٣.
(٢) البداية والنهاية٥/٣٠٤.
(٣) معرفة الثقات ٢/١٧٠، رقم الترجمة: ١٣٥٩.
(٤) الثقات ٥/١٤٦.
(٥) انظر صحيح ابن حبّان ٨/٣٨١، رواية رقم: ٣٦١٦، و٨/٤٠٧، رواية رقم: ٣٦٤٦.
(٦) تقريب التهذيب، صفحة: ٧٢٥، رقم الترجمة: ٤٩٨٥.
(٧) تحرير تقريب التهذيب ٣/٨١، رقم الترجمة: ٤٩٤٨.

ومن طرق حديث الثقلين وألفاظه ما رواه الترمذي في سننه، فقال:

(حدّثنا نصر بن عبد الرّحمن الكوفي، قال: حدّثنا زيد ابن الحسن، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» في حجّته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول:

«يا أيّها الناس إنّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي»

وفي الباب عن أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد.

وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم)[1].

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط:

(صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف زيد بن الحسن، وهو القرشي صاحب الأنماط)[2].

فالشيخ الأرنؤوط ضعّف هذه الطريق بالرّاوي «زيد بن الحسن القرشي الأنماطي»، لأن بقية رجال السند كلّهم من الثقات.

وزيد بن الحسن، وثقه ابن حبّان، فذكره في ثقاته[3]،

(١) سنن الترمذي ٦/٣٣٥-٣٣٦، رواية رقم: ٤١٢٠.
(٢) هامش صفحة ٣٣٥ من المجلد السادس من سنن الترمذي بتحقيق شعيب الأرنؤوط.
(٣) الثقات ٦/٣١٤.

وعدّله الترمذي فهو عنده في مرتبة «صدوق» فيكون حديثه حسن لذاته، وذلك لأنّ الترمذي قال: (وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه).

قال الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني:

(جمع الترمذي بين لفظتي «غريب» و «حسن» إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته)[1].

وذكره البخاري في التاريخ الكبير[2]، ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، نعم جرحه أبو حاتم بقوله: (منكر الحديث)[3]، وقال عنه ابن حجر (ضعيف)[4]، وترجم له الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين[5]، وتاريخ الإسلام[6]، والمغني في الضعفاء[7]، وتذهيب تهذيب الكمال[8]، ونقل قول أبي حاتم «منكر الحديث»، وترجم له في الكاشف، وقال: «ضعّف»[9].

أمّا الذهبي وابن حجر فهما من المتأخرين، وحكمهما عليه بالضعف اجتهاداً منهما لم يذكرا سببه، ويحتمل احتمالاً كبيراً، بل هو الأظهر أنّهما جرحاه لقول أبي حاتم فيه بأنّه «منكر الحديث»، خصوصاً أنّ الذهبي اقتصر في أكثر من كتاب له على قول أبي حاتم في زيد، فيكون مرجع جرحهما له هو جرح أبي حاتم، وجرح أبي حاتم ليس من الجرح الشديد الذي بموجه تطرح روايات الرّاوي مطلقاً

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/١٨٥.
(٢) التاريخ الكبير ٣/٣٩٢، رقم الترجمة: ١٣٠٦.
(٣) الجرح والتعديل ٣/٥٦٠، رقم الترجمة: ٢٥٣٣.
(٤) تقريب التهذيب، صفحة:٣٥٢، رقم الترجمة: ٢١٣٩.
(٥) ديوان الضعفاء والمتروكين، صفحة: ١٥٠، رقم الترجمة: ١٥٢٦.
(٦) تاريخ الإسلام ١٣/١٧٩، رقم الترجمة: ٩٦.
(٧) المغني في الضعفاء ١/٣٥٨، رقم الترجمة: ٢٢٦٧.
(٨) تذهيب تهذيب الكمال ٣/٣٤٤، رقم الترجمة: ٢١٢٤.
(٩) الكاشف ١/٤١٦، رقم الترجمة: ١٧٣١.

ولا تقبل بحال من الأحوال[1]، فالرّاوي إذا كان ضعيفاً عند أبي حاتم ومنكر الحديث لا يقتصر في جرحه على عبارة «منكر الحديث» وإنّما يصرّح قبلها أو بعدها بعبارة أو لفظ يفيد الضعف، فيقول مثلاً: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»، فقد استخدم هذه العبارة في مجموعة من الرّواة يفوق عددهم الستين راوياً، وأحياناً يضيف عبارات أخرى إلى عبارة «منكر الحديث» تفيد معنى الضعف، من قبيل: «واهي الحديث، منكر الحديث»، و«منكر الحديث، ذاهب»، و«منكر الحديث، متروك الحديث»، و«ذاهب الحديث، منكر الحديث»، و«ليس بشيء، منكر الحديث»، فدلّ ذلك على أنّ من قال فيه: «منكر الحديث»، يكون في مرتبة أعلى من مرتبة الضعيف الذي لا تقبل روايته إذا انفرد بها، وبدليل أبا حاتم إذا كان الرّاوي عنده منكر الحديث لدرجة أنّه لا يقبل حديثه إذا انفرد به يضيف إلى عبارة «يكتب حديثه» عبارة «منكر الحديث»، ففي تراجم عديدة للعديد من الرّواة -كما في الجرح والتعديل- وصفهم بوصف «منكر الحديث» مع إضافة عبارة: «يكتب حديثه» الدّالة على أنّه يصلح للشواهد والمتابعات.

واختلفوا في عبارة «منكر الحديث»، هل هي من الجرح المجمل أم المفسّر، فذهب إلى كل واحد فريق، هذا إذا كان المراد بها الجرح، لأنّ هذه العبارة يطلقها بعض رجال

(١) إنّ قولهم في الرّاوي أنّه «منكر الحديث» لا يدل على أنّ كلّ ما رواه من الحديث منكرٌ، وإنّما يطلق رجل الجرح والتعديل هذه العبارة على من روى بعض الأحاديث المنكرة في نظره حتى وإن كانت له أحاديث لا تتصف بهذا الوصف، قال الذهبي: (إذ قولنا في الرجل منكر الحديث لا نعني به أنّ كلّ ما رواه منكر، فإذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث) (تاريخ الإسلام ٤/٩٠٢، ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري، رقم الترجمة: ١٩٢

الجرح والتعديل ويريد بها تفرّد الرّاوي برواية الحديث، وإن كانت من الجرح فإنّها جرح في حفظ الرّاوي لا في صدقه وعدالته، قال الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل:

(وفلان «منكر الحديث» ذكر بعضهم أنّ هذا جرحٌ مجملٌ، لأنّ المنكر في تعريفه هو الضعيف الذي خالف المقبول، وكلمة «ضعيف» في ذاتها جرحٌ مجملٌ، فصحّ أنّ قولهم: «منكر الحديث» جرحٌ مجمل. -كذا قيل-، والظاهر أنّ هذا جرح مفسّر، وهو يدلّ على ضعف في حفظ الرّاوي، بدليل أنّه خالف المقبول، فاتضح أنّه ضعّفه من قبل حفظه، إلاّ إذا قال ذلك البخاري فهو مجمل لأنّ البخاري يقول ذلك فيمن لا تحلّ الرّواية عنه، وقد سبق أنّ قولهم: «فلان لا تحلّ الرّواية عنه» من ألفاظ الجرح المجمل، لأنّه لم يعلم سبب ذلك، لكن يتنبه أنّهم يطلقون فلان «منكر الحديث» ويقصدون التّفرّد. فإذا علم أنّهم يقصدون الجرح، فهو جرح مفسّر، والله العالم)[1].

ثم إنّ أبا حاتم الرّازي من المتشددين جدّاً في الجرح، فهذا الذهبي يقول عن أبي حاتم:

(إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله، فإنّه لا يوثّق إلاّ رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتجّ به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإنْ وثّقه أحدٌ فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنت في الرّجال، قد قال في طائفة من رجال «الصحاح»: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك)[2].

(١) شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل، صفحة ٥٢٨.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٠.

وقال أيضاً:

(يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح)[1].

وقال أبو الحسنات:

(ومنها - أي من موارد ردّ الجرح وعدم قبوله - أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين، فإنّ هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدّد في هذا الباب، فيجرحون الرّاوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لا يعتبر إلاّ إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر.

فمنهم أبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن القطان، ويحيى القطان، وابن حبّان، وغيرهم، فإنّهم معروفون بالإسراف في الجرح والتّعنت فيه، فليتثبت العاقل في الرّواة الذين تفرّدوا بجرحهم وليتفكّروا فيه)[2].

وقال الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم:

(من هو متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الرّاوي بالغلطتين والثلاث، ويليّن بذلك حديثه، ومن هؤلاء شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطّان، ويحيى ابن معين، وأبو حاتم الرّازي، والنّسائي)[3].

وقال الشريف حاتم بن عارف العوني في شرحه لموقظة الذهبي:

(١) سير أعلام النبلاء ٨١/١٣.
(٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، صفحة ١١٧.
(٣) ضوابط الجرح والتعديل، صفحة ٤٦.

(ثمّ ذكر هنا الإمام الذهبي الحاد والمعتدل والمتساهل، فذكر القطّان، وابن معين، وأبا حاتم، وابن خراش، أنّهم من المتشدّدين، وزاد عليهم في كتب أخرى له شعبة، وأبا نعيم الفضل بن دكين، وعفّان بن مسلم، والنّسائي، وابن حبّان، وأبا الفتح الأزدي)[1].

والذي نخلص إليه من كل ذلك، أنّ جرح أبي حاتم لـ«زيد ابن الحسن القرشي الأنماطي» لا يعتدّ به لما هو معلوم عنه من التعنّت في الجرح، فيقدم عليه تعديل ابن حبّان[2]، والترمذي، هذا أولاً.

وثانياً: إنّ قول أبي حاتم في زيد بأنّه «منكر الحديث» لا يعلم هل أراد منه الجرح أم أراد منه تفرّد زيد برواية بعض الأحاديث، وحتّى لو قلنا بأنّه أراد الجرح، وأنّه جرح في حفظ زيد فإنّ زيداً لم ينفرد برواية هذه الرّواية عن الإمام جعفر بن محمد الصادق «عليه السلام»، بل تابعه عليها متابعة تامّة الرّاوي حاتم بن إسماعيل، وذلك عند الرّافعي في كتابه التّدوين، فقال:

(وروى أحمد بن ميمون، عن محمد بن مدان، وحدّث سبطه أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن ميمون عنه، وعن محمد بن الحجاج، قالا: حدّثنا محمد بن مهران، حدّثنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر: أنّ النبيّ «صلّى الله عليه وآله وسلّم» قال يوم عرفة في حجته على ناقته القصواء:

«أيّها النّاس قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا:

(١) شرح الموقظة، صفحة ٢٤٨.
(٢) وزيد بن الحسن ليس من المجهولين حتّى يرد توثيق ابن حبّان له.

كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[1].

والنتيجة: أنّ هذه الطريق لحديث الثقلين طريق حسنة.

وحديث الثقلين بهذا اللفظ والألفاظ القريبة منه الدّالة على نفس المعنى صححه العلامة محمد ناصر الدّين الألباني، في أكثر من كتاب له. ومنها في كتابه «صحيح سنن الترمذي» فنقل عن «سنن الترمذي» الحديث السالف الذي رواه زيد بن الحسن الأنماطي عن الإمام جعفر بن محمد الصادق «عليه السلام»، عن أبيه محمد الباقر «عليه السلام»، عن الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري، ثم قال:

(صحيح: «المشكاة» ٦١٤٣-التحقيق الثاني)[2].

وفي «صحيح سنن الترمذي» أيضاً:

(حدّثنا علي بن المنذر الكوفي، حدّثنا محمد بن فضيل، حدّثنا الأعمش، عن عطيّة، عن أبي سعيد، والأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم «رضي الله عنهم» قالا: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»:

«إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر؛ كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»).

ثمّ قال الشيخ الألباني معلّقاً على هذه الرّواية:

(«صحيح: «المشكاة»: ٦١٤٤، «الروض النضير»: ٨٧٨-٨٧٧،

(١) التدوين ٢/٢٦٦.
(٢) صحيح سنن الترمذي ٣/٥٤٢، رواية رقم: ٣٧٨٦.

«الصحيحة»:٤/٣٥٦-٣٥٧»)[١].

قلت: قال أبو عيسى الترمذي عن هذه الطريق للحديث: (هذا حديث حسن غريب)[٢]، وهو مصطلحه إذا كانت طريق الحديث حسنة لذاتها عنده كما صرّح بذلك الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة[٣].

وصححه أيضاً العلامة حسن بن علي السّقاف في كتابه «صحيح صفة صلاة النبي»، فقال:

(ففي سنن الترمذي ٥/٦٣٣ برقم: ٣٧٨٨ قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»:

«إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلّوا أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السّماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»

ثم قال السّقاف: (وهو صحيح)[٤].

ومرّ عليك تصحيح ابن حجر العسقلاني[٥]، وابن جرير الطبري[٦]، لحديث الثقلين المروي من طريق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وهي الطريق الثانية التي تحدّثنا حول إسنادها في هذا الكتاب، وصححه أيضاً البوصيري في كتابه «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد» فقال بعد أن نقل الحديث عن إسحاق بن راهويه[٧]:

(١) صحيح سنن الترمذي ٣/٥٤٣، رواية رقم: ٣٧٨٨.
(٢) سنن الترمذي ٦/١٢٥-١٢٦، رواية رقم: ٣٧٨٨.
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/١٨٥.
(٤) صحيح صفة صلاة النبي، صفحة ٢٩.
(٥) المطالب العالية ٤/٦٥، رواية رقم: ٣٩٧٢.
(٦) كنز العمّال ١٤/١٨٤ رواية رقم: ٣٨٣١١.
(٧) وهو نفس متن الحديث الذي ذكره ابن حجر في «المطالب العالية» عن=

(رواه إسحاق بسند صحيح)[1].

وفي هذا الحديث الشريف يأمر النبي «صلى الله عليه وآله» الأمّة بالتمسك بالكتاب المجيد وعترته أهل بيته ويجعل التمسك بهما جميعاً مانعاً من الضلالة، ولم نجد في أثر عنه «صلّى الله عليه وآله» أنّه أمر بالتمسك بأحد وجعل التمسك به عاصماً من الضلال إلاّ عترته أهل بيته[2]، فدل ذلك على أنّ الخلفاء الراشدين الهادين المهديين هم من عترته «صلى الله عليه وآله».

يؤيد ذلك ويؤكده الرّواية الصحيحة الواردة من طرق الشيعة التي رواها العلامة الشيخ الصدوق «رحمه الله» في كتابه «كمال الدين وتمام النعمة» بسنده عن الإمام جعفر بن

=ابن راهويه.

(١) اتحاف الخيرة المهرة ٩/٢٧٩.

(٢) نعم قد يقول قائل: إنّه ورد عند أهل السنة أن النبي «صلّى الله عليه وآله» أمر بالاقتداء بأبي بكر وعمر، فقد نسبوا إليه «صلّى الله عليه وآله» أنّه قال: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) فكيف تدعي أن النبي «صلّى الله عليه وآله» لم يأمر الأمة بالاقتداء بأحد غير عترته وأهل بيته؟

قلت: إن الرواية المذكورة من الروايات التي لم تصح عن النبي «صلّى الله عليه وآله»، فكل الطرق التي وردت بها ضعيفة، يقول ابن حزم الأندلسي في الإحكام ٦/٢٤٢ : (وأما الرواية اقتدوا باللذين من بعدي، فحديث لا يصح لأنه مروي عن مولى لربعي مجهول، وعن المفضل الضبي وليس بحجة). وقال أيضاً في الفصل ٤/٨٨ : (ولو أننا نستجيز التدليس والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحاً أو أبلسوا أسفاً لاحتججنا بما روي اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ... ولكنه لم يصح ويعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصح). وحكم برهان الدين الفرعاني بوضعه فقال: (وقيل: اجماع الشيخين حجة لقوله «صلى الله عليه وآله وسلم»: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فالرسول أمرنا بالاقتداء بهما والأمر للوجوب، وحينئذ يكون مخالفتهما حراماً ولا نعني بحجية إجماعهما سوى ذلك .

الجواب: أن الحديث موضوع، لما بينا في شرح الطوالع). (انظر الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة للميلاني، الرسالة الثالثة صفحة ٣١، نقلاً عن شرح المنهاج مخطوط).

محمد الصادق، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي «عليه السلام»، قال:

(سئل أمير المؤمنين صلوات الله عليه عن معنى قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «إني مخلف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي»، من العترة؟ فقال: أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله «صلى الله عليه وآله» حوضه)[1].

الإمام علي أول الخلفاء الرّاشدين

ثم إنّ الأدلة قائمة على أنّ أوّل هؤلاء الخلفاء الراشدين هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، منها الحديث المعروف بـ«حديث الولاية»، وهو قول النبي «صلّى الله عليه وآله» عن علي «عليه السلام»:

(وهو ولي كل مؤمن بعدي).

أو:

(وهو ولي كل مؤمن من بعدي)[2].

(١) كمال الدين وتمام النعمة صفحة ٢٤٠.

(٢) أخرجه ابن حبّان في صحيحه ٣٧٣/١٥، رواية رقم: ٦٩٢٩، وقال عنه محقق الكتاب الشيخ شعيب الأرنؤوط: «إسناده قوي»، وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه التعليقات الحسان على صحيح ابن حبّان، ٦٨/١٠، رواية رقم: ٦٨٩٠، وفي كتابه صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان ٣٥٢/٢- ٣٥٣، رواية رقم: ١٨٤٩، وكتابه سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٦٣/٥، وكتابه صحيح سنن الترمذي ٥٢١/٣، وأورده الهيثمي في موارد الظمآن ١٣٤/٧، رواية رقم: ٢٢٠٣، وقال محققا الكتاب الشيخ حسين سليم أسد و عبده علي الكوشك: «إسناده صحيح»، وأخرجه ابن أبي عاصم في كتابه السنة، وقال عنه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «إسناده صحيح رجاله ثقات على شرط مسلم»، وأخرجه=

وفي رواية أنه «صلّى الله عليه وآله» قال لعلي «عليه السلام»:

(أنت ولي كل مؤمن ومؤمنة بعدي)[1].

وروي بلفظ:

(وهو وليكم من بعدي)[2].

ودلالته على أن عليّاً «عليه السلام» وليُّ الأمة من بعد رسول الله «صلّى الله عليه وآله» في غاية الوضوح والجلاء، فليس المراد بالولاية فيه ما زعمه البعض من أنّها المحبّة، لأنّ عليّاً «عليه السلام» تجب محبّته في حياة النبي «صلّى الله عليه وآله» وبعد وفاته، وهذا الحديث الشريف قيّد ولايته «عليه السلام» بما بعد رحيل النبي «صلّى الله عليه وآله»، فلا يكون المراد منها إلاّ ولاية التصرّف في أمور المسلمين

=أحمد بن حنبل في مسنده ٧٨/١٥، رواية رقم: ١٩٨١٣، وصححه محق المسند الشيخ حمزة أحمد الزين، وأورده ابن حجر في الإصابة ٥٦٩/٤ عن الترمذي وقوّى إسناده، والسيوطي في جامع الأحاديث ٢١٢/٥ عن مصنف ابن أبي شيبة وصححه، و ١٦ /٢٥٦ و ٢١ ٧٢ عن ابن أبي شيبة وابن جرير الطبري وقال: (وصححه) ، والمتقي الهندي في كنز العمال ٢٧٩/١١ رواية رقم: ٣٢٩٤١ عن ابن أبي شيبة وقال: (صحيح)، و ٦٢/١٣ رواية رقم : ٣٦٤٤٤ عن ابن أبي شيبة وابن حرير وقال: (وصححه)، وعبد القادر بن عمر البغدادي في خزانة الأدب ٦٩/٦ عن الترمذي وحكم على إسناده بالقوي، والعاصمي في سمط النجوم العوالي ٣٧٣/٢ عن الترمذي وأحمد وأبي حاتم، وذكر أنّه من أقوى الأحاديث في فضائل علي «عليه السلام» سنداً ومتنا، ومحب الدين الطبري في الرياض النضرة ١٨٧/٢ عن الترمذي وأحمد وأبي حاتم، وذكر أنه من أقوى الأحاديث في فضائل علي «عليه السلام» سنداً ومتنا، والصالحي الشامي في سبل الهدى والرّشاد ٢٩٦/١١ عن ابن أبي شيبة، وقال: (وهو صحيح)، وأخرجه أبو يعلى في مسنده ٢٩٣/١، رواية رقم: ٣٥٥، وقال محقق الكتاب الشيخ حسين سليم أسد: «رجاله رجال الصحيح» .

(١) أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٤٣، رواية رقم: ٤٦٥٢ ضمن رواية طويلة وصحح إسنادها.

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٤٩٧/١٦ رواية رقم: ٢٢٩٠٨، وقال محقق الكتاب الشيخ حمزة أحمد الزين: (إسناده صحيح).

وقيادتهم في أمورهم وشؤونهم الدينية والدنيوية.

ومنها الحديث المعروف بـ «حديث المنزلة»، وهو قول النبي «صلّى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام»:

(أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي)[1].

وفي لفظ آخر:

(أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي)[2].

ويدل هذا الحديث الشريف على ثبوت جميع المنازل التي كانت لهارون من موسى «عليهما السّلام» لعلي «عليه السّلام» من رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، لأنّ لفظة «منزلة» اسم جنس، وقد أضيفت إلى معرفة وهي لفظة «هارون»، واسم الجنس إذا أضيف إلى معرفة فإنّه يقتضي العموم، فثبت من ذلك أنّ جميع المنازل التي أثبتها القرآن الكريم لهارون، أو صحّ ثبوتها له من موسى «عليه السلام»، ثابتة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام» من النبي محمد «صلّى الله عليه وآله» إلاّ ما استثناه الدليل وهو النبوّة.

كما يفيد ثبوت جميع المنازل -إلاّ ما استثني بالدليل- العموم المستفاد من الاستثناء، فبه يخرج من اللفظ ما لولاه لوجب دخوله فيه، وفي الحديث استثنى النبي «صلّى الله عليه وآله» من المنازل النبوّة فقط، فبقيت جميع المنازل ثابتة وداخلة تحت قوله «صلّى الله عليه وآله»: **(أنت مني بمنزلة**

(١) صحيح مسلم ٤/١٨٧٠ رواية رقم: ٢٤٠٤.
(٢) صحيح ابن حبّان ١٥/٣٧٠ رواية رقم: ٦٩٢٧.

هارون من موسى).

أمّا منازل هارون «عليه السّلام» من موسى «عليه السّلام» فعديدة، وقد أشار القرآن المجيد إليها، أهمّها الوزارة وشدّ الأزر والشراكة في الأمر، قال تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[1]، فهذه المنازل ثابتة لعلي «عليه السّلام» بنص حديث المنزلة، فعلي «عليه السّلام» وزير النبي محمد «صلّى الله عليه وآله» وهو الذي شدّ الله به أزر نبيه وأشركه معه في أمره.

ومن منازل هارون الخلافة، يقول تعالى عن لسان موسى «عليه السّلام»: ﴿وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[2].

وهذه المنزلة ثابتة أيضاً لعلي «عليه السّلام» بنص حديث المنزلة، ولو بقي هارون «عليه السّلام» بعد موسى «عليه السّلام» لما ذهبت الخلافة إلى أحد من أمّة موسى غيره، وقد بقي علي «عليه السّلام» بعد النبي محمد «صلّى الله عليه وآله» فيكون هو الخليفة وإمام الأمة من بعده.

ومنها: «حديث الغدير»، ومن ألفاظه ما رواه الشيخ الصدوق «رحمه الله» في كتابه «الخصال» وبسند صحيح بسنده عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن حذيفة بن أسيد الغفاريّ، قال:

(لمّا رجع رسول الله «صلّى الله عليه وآله» من حجة الوداع ونحن معه أقبل حتّى انتهى إلى الجحفة فأمر أصحابه بالنزول فنزل القوم منازلهم، ثمّ نودي بالصّلاة

(١) طه: ٢٩- ٣٢.
(٢) الأعراف: ١٤٢.

فصّلى بأصحابه ركعتين، ثم أقبل بوجهه إليهم فقال لهم: «إنّه نبأني اللّطيف الخبير أنّي ميّت وأنّكم ميّتون، وكأنّي قد دعيت فأجيب، وأنّي مسؤول عمّا أرسلت به إليكم وعمّا خلّفت فيكم من كتاب الله وحجّته وأنّكم مسؤولون فما أنتم قائلون لربّكم ؟» قالوا: نقول: قد بلّغت ونصحت وجاهدت -فجزاك الله عنّا خير الجزاء- ثم قال لهم: «ألستم تشهدون أن لا إله إلاّ الله وأنّي رسول الله إليكم وأنّ الجنّة حقٌ؟ وأنّ النار حق؟ وأن البعث بعد الموت حق؟» فقالوا : نشهد بذلك، قال: «اللهم اشهد على ما يقولون، ألا وإنّي أشهدكم أنّي أشهد أنّ الله مولاي، وأنا مولى كل مسلم، وأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فهل تقرّون لي بذلك وتشهدون لي به ؟» فقالوا: نعم نشهد لك بذلك، فقال: «ألا من كنت مولاه فإنّ عليّاً مولاه ، وهو هذا»، ثم أخذ بيد علي «عليه السلام» فرفعها مع يده حتى بدت آباطهما، ثم قال: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله، ألا وإنّي فرطكم وأنتم واردون عليّ الحوض، حوضي غداً وهو حوض عرضه ما بين بصرى وصنعاء، فيه أقداح من فضّة عدد نجوم السماء، ألا وإنّي سائلكم غداً ماذا صنعتم فيما أشهدت الله به عليكم في يومكم هذا إذا وردتم عليّ حوضي، وماذا صنعتم بالثقلين من بعدي فانظروا كيف تكونون خلفتموني فيهما حين تلقوني ؟» قالوا: وما هذان الثقلان يا رسول الله؟ قال: «أمّا الثقل الأكبر فكتاب الله عزّ وجل، سببٌ ممدودٌ من الله ومنّي في أيديكم، طرفه بيد الله والطرف الآخر بأيديكم، فيه علم ما مضى وما بقي إلى أن تقوم الساعة، وأمّا الثقل الأصغر فهو حليف القرآن وهو علي بن أبي طالب وعترته «عليهم السلام» وإنهما لن

يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض».

قال معروف بن خرّبوذ: فعرضت هذا الكلام على أبي جعفر «عليه السّلام»، فقال: صدق أبو الطفيل «رحمه الله»، هذا الكلام وجدناه في كتاب علي «عليه السّلام» وعرفناه)[1].

ومن طرق أهل السنة روى الحاكم النيسابوري في كتابه «المستدرك على الصحيحين» قال:

أخبرني محمد بن علي الشيباني بالكوفة، حدّثنا أحمد ابن حازم الغفاري، حدّثنا أبو نعيم، حدّثنا كامل أبو العلاء، قال: سمعت حبيب بن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم: «رضي الله عنه» قال: خرجنا مع رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» حتّى انتهينا إلى غدير خم، فأمر بدوح فكسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشد حرّاً منه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال:

«يا أيّها النّاس إنّه لم يبعث نبيٌّ قط إلاّ ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإنّي أوشك أنْ أدعى فأجيب، وإنّي تارك فيكم ما لن تضلّوا بعده: كتاب الله عزّ وجل».

ثم قام فأخذ بيد علي «رضي الله عنه» فقال:

«يا أيّها النّاس من أولى بكم من أنفسكم؟»

قالوا: الله ورسوله أعلم.

قال: **«ألست أولى بكم من أنفسكم؟»**.

قالوا: بلى.

---

(١) الخصال للشيخ الصدوق ص ٦٥- ٦٦.

قال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»)

ثمّ قال الحاكم النيسابوري:

(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: (صحيح)[1].

وقال ابن حبّان في صحيحه:

(أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا أبو نعيم ويحيى بن آدم، قالا: حدّثنا فطر ابن خليفة، عن أبي الطفيل، قال: قال علي: أنشد الله كلّ امرئ سمع رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» يقول يوم غدير خم لما قام، فقام أناس فشهدوا أنّهم سمعوه يقول:

«**ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟**»

قالوا: بلى يا رسول الله.

قال: «**من كنت مولاه فإنّ هذا مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه**».

فخرجت وفي نفسي من ذلك شيءٌ، فلقيت زيد بن أرقم فذكرت ذلك له، فقال: قد سمعناه من رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» يقول ذلك)[2].

وإخراج ابن حبّان لهذا الحديث في صحيحه يدل على أنّه صحيح عنده.

وقال محقق الكتاب الشيخ شعيب الأرنؤوط:

(إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير فطر

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/٦١٣، رواية رقم: ٦٢٧٢.
(٢) صحيح ابن حبّان ١٥/٣٧٥-٣٧٦، رواية رقم: ٦٩٣١.

ابن خليفة، وهو صدوق روى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره، واحتجّ به أصحاب السنن)[1].

قلت: بل هو صحيح السند عنده لتغيّر رأيه في فطر، فبعد أن كان فطر بن خليفة صدوقاً عنده حسن الحديث، ذهب إلى أنّه ثقة صحيح الحديث، ولذلك صحح هذه الطريق لحديث الغدير في مسند أحمد، فقال: (إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير فطر -وهو ابن خليفة- فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً، وهو ثقه)[2].

وتعقّب هو والدكتور بشّار عوّاد معروف ابن حجر العسقلاني في قوله عن فطر: (صدوق رمي بالتشيّع)، فقالا: (بل ثقة، وثقه يحيى بن سعيد القطّان - وناهيك به من متشدّد-، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والعجلي، والنّسائي، وابن سعد، وعبد الله بن داود، وأبو زرعة الدّمشقي، والساجي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، كان يحيى بن سعيد يرضاه، ويحسن القول فيه، ويحدّث عنه.

قلنا: وإنّما تكلّم فيه بعضهم مثل الدارقطني، وأبي بكر ابن عيّاش، والجوزجاني، بسبب المذهب، صرّحوا بذلك)[3].

وفي كتاب «الأحاديث المختارة» لأبي طاهر المقدسي، قال:

(أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد

(١) صحيح ابن حبّان ١٥/٣٧٥-٣٧٦، رواية رقم: ٦٩٣١.
(٢) مسند أحمد بن حنبل ٢٣/٥٦، رواية رقم: ١٩٣٠٢، وهذا المجلد من تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، وبمشاركة محمد رضوان العرقسرسي.
(٣) تحرير تقريب التهذيب ٣/١٦٤، رقم الترجمة: ٥٤٤١.

السلفي إجازة، قال: أنبأنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن الحارث المعلّم فيما قرأت عليه من أصل سماعه، حدّثكم أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد الرازي إملاء، حدّثنا أبو الحسن علي بن حسّان بن القاسم الجديلي ببغداد، حدّثنا أبو جعفر محمد بن عبدالله ابن سليمان الحضرمي، حدّثنا محمود بن غيلان، حدّثنا الفضل بن موسى السيناني، حدّثنا الأعمش، عن سعيد بن وهب، قال: قال علي «رضي الله عنه»:

أنشد الله من سمع رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» يقول يوم غدير خم:

«الله وليي، وأنا ولي المؤمنين، من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره».

قال: فقال سعيد: فقام إلى جنبي ستة، قال: فقال زيد ابن يثيع: قام من عندي ستة).

قال محقق الكتاب الشيخ الدكتور عبد الملك بن عبد الله ابن دهيش: (إسناده صحيح)[1].

وقال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»:

(حدّثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن المثنّى، قال: حدّثنا يحيى بن حمّاد، قال: حدّثنا أبو عوانة، عن سليمان -يعني الأعمش-، قال: حدّثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، قال: لمّا رجع رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» عن حجة الوداع ونزل بغدير خم، أمر بدوحات فقممن، ثمّ قال:

(١) الأحاديث المختارة ٢/١٠٦، رواية رقم: ٤٨١.

«كأنّي دعيت فأجبت، إنّي تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله عزّ وجل وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض»

ثمّ قال:

«إنّ الله عزّ وجل مولاي، وأنا ولي كلّ مؤمن».

ثمّ أخذ بيد علي «رضي الله عنه» فقال:

«من كنت وليّه فهذا وليّه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»

فقلت لزيد: سمعته من رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»؟

فقال: ما كان في الدّوحات أحدٌ إلاّ رآه وسمعه بأذنيه.

ثم قال الطحاوي:

(فهذا الحديث صحيح الإسناد، لا طعن لأحد في أحد من رواته)[1].

والظاهر من هذه النصوص أن النبي «صلّى الله عليه وآله» مهّد لإثبات ولاية الإمام علي «عليه السلام» لجعله من بعده وليّاً وإماماً وخليفة على الأمة يقوم مقامه بأن أخذ الإقرار ممن كانوا معه من المسلمين في ذلك الموقف على أولويته بهم من أنفسهم بقوله: «**ألست أولى بكم من أنفسكم؟**»، التي معناها أن النبي «صلى الله عليه وآله» له الولاية المطلقة على المسلمين في جميع ما يتعلق بأمور دينهم ودنياهم، ثم لمّا أن أقرّوا له بها أثبتها لعلي «عليه السلام»

(١) شرح مشكل الآثار ٥/١٨-١٩، رواية رقم: ١٧٦٥.

بقوله: (**من كنت مولاه فعلي مولاه ... الخ**).

الخلفاء الرّاشدون معصومون

ثم إن النبي «صلّى الله عليه وآله» قرن في قوله: (**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين**) سنّته بسنة الخلفاء الراشدين في حث الأمة على الأخذ بهما جميعاً، فكما أن سنته «صلّى الله عليه وآله» -وهي قوله وفعله وتقريره- حجة، فكذلك سنة هؤلاء الخلفاء - قولهم وفعلهم وتقريرهم - حجة كحجيّة سنته «صلّى الله عليه وآله»، الأمر الذي يدل على أن هؤلاء الخلفاء لا يقعون في فعلهم وقولهم وتقريرهم في خطأ، فهم إذاً معصومون، فحاشا للنبي الأكرم «صلّى الله عليه وآله» أن يحث على الأخذ والعمل بسنة من يعلم أنه يقع في فعله أو قوله أو تقريره في الخطأ، ويكون عرضة في كل ذلك إلى مخالفة الشريعة الإسلامية الغراء في أصولها وفروعها وتعاليمها وتوجيهاتها.

ويؤكد هذه الدلالة الأمر منه «صلّى الله عليه وآله» للأمة بالعض على سنته وسنة هؤلاء الخلفاء بالنواجذ، فعلمنا من ذلك أنّ سنتهم كسنته لا يتطرق إليها الخطأ.

ثم إنّ في وصف النبي «صلّى الله عليه وآله» لهؤلاء الخلفاء بأنهم مهديون إشعار بعصمتهم أيضاً، فهم مهتدون في أنفسهم هادون لغيرهم، ومن كان مهتدياً وهادياً مطلقاً فلا يكون إلاّ معصوماً، ولم يثبت بدليل أنّ أبا بكر وعمر وعثمان معصومون، ولم يدع أهل السنة -القائلون بأن هؤلاء الثلاثة من الخلفاء الراشدين- لهم العصمة، فدل ما قدّمناه من أدلة على عصمة الخلفاء الراشدين أنّ الثلاثة المذكورين ليسوا من جملتهم.

وقد ثبت بالأدلة عصمة عترة النبي «صلّى الله عليه وآله» ومن هذه الأدلة حديث الثقلين السالف فهو يدل على عصمة العترة، وذلك لأن النبي «صلّى الله عليه وآله» أوجب فيه التمسك بالعترة على نحو الإطلاق، ومن يحتمل معصيته وخطؤه واشتباهه يستحيل أن يأمر الله تعالى بالتمسك به على هذا النحو، فهم إذاً معصومون من كل ذلك.

هذا، مضافاً إلى أن النبي «صلّى الله عليه وآله» قد صرّح في حديث الثقلين بعدم افتراقهم عن القرآن الكريم في قوله: «**ولن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض**» وتجويز المعاصي والأخطاء والاشتباه عليهم يعني تجويز افتراقهم عن القرآن، وهذا دليل على عصمتهم أيضاً.

ويويّد ويؤكد ما دلّ عليه حديث الثقلين من عصمتهم العديد من الأحاديث، منها: قوله «صلّى الله عليه وآله»:

(مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك)[1].

وفي هذا الحديث دلالة على عصمة أهل البيت المرادين فيه، لأن التخلف عنهم حال الخطأ لا يعد هلاكاً، والنبي «صلّى الله عليه وآله» جزم في قوله هذا بأنّ النجاة في إتباعهم والهلاك في التخلف عنهم، فثبت أنهم لا يخطئون، فهم إذاً معصومون.

ثم إن في تمثليهم بسفينة نوح دلالة صريحة على وجوب اتباعهم والاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم وحرمة مخالفتهم، وكل ذلك يدل على أنهم معصومون، وأنهم هم

(١) أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ٤٨٦/٢ و ١٦٣/٣ وقال: «صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه».

خلفاء رسول الله «صلّى الله عليه وآله» والقائمون مقامه في أمّته، وهم المرادون بالخلفاء الراشدين الهادين المهديين في حديث رسول الله «صلّى الله عليه وآله».

وقوله «صلّى الله عليه وآله»:

(النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتهم قبيلة اختلفوا فصاروا حزب إبليس)[1].

فلو كان أهل البيت جائز في حقهم الخطأ لجازلت مخالفتهم حال خطئهم، ولا يكون مخالفهم حال ذلك من حزب إبليس، والنبي «صلّى الله عليه وآله» اعتبر مخالفهم مطلقاً من حزب إبليس، فدلّ ذلك على أنّهم لا يخطئون، ومن لا يخطىء مطلقاً فهو معصوم، فيكون هذا الحديث الشريف دليلاً أيضاً على عصمة أهل البيت «عليهم السلام».

ومنها ما قوله «صلّى الله عليه وآله»:

(من سرّه أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال علياً من بعدي، وليوال وليّه، وليقتد بالأئمة من بعدي، فإنهم عترتي خلقوا من طينتي ورزقوا فهماً وعلماً، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي)[2].

وروي هذا الحديث عند الشيعة من طرق عديدة صحيحة منها: ما رواه العلامة الصفار في «بصائر الدرجات» بسنده

(١) أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ١٦٢/٣ رواية رقم: ٤٧١٥ وقال عنه: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».
(٢) حلية الأولياء ٨٦/١، تاريخ دمشق ٢٤٠/٤٢، كنز العمّال ١٠٣/١٢ رواية رقم: ٣٤١٩٨.

عن داود بن أبي يزيد عن أحدهما «عليهما السلام» قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله»:

(من سرّه أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويدخل جنة ربي عدن غرسها بيده، فليتول علي بن أبي طالب «عليه السلام» والأوصياء من بعده، فإنهم لحمي ودمي، أعطاهم الله فهمي وعلمي)[1].

فالنبي «صلّى الله عليه وآله» يأمر في هذا الحديث بالاقتداء بعلي «عليه السلام» والأئمة الأوصياء من عترته على نحو الإطلاق بدون قيد أو شرط، فدل ذلك على أن عليّاً «عليه السلام» وسائر الأوصياء معصومون، فلو لم يكونوا كذلك لما أمر النبي «صلّى الله عليه وآله» بالاقتداء بهم على هذا النحو المطلق، وحشاه أن يجعل للمسلمين قدوة تجوز عليه المعاصي والأخطاء والاشتباهات ومخالفة الشريعة الغراء.

ومن الأدلة على عصمة ثلاثة من أئمة أهل البيت وهم الإمام علي والحسن والحسين «عليهم السلام» آية التطهير، وهي قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾، فهذه الآية الكريمة نزلت في الخمسة أصحاب الكساء وهم: النبي محمد «صلّى الله عليه وآله» وفاطمة وعلي والحسن والحسين «عليهم السلام»، وخصصها النبي «صلّى الله عليه وآله» بهم دون غيرهم من أقربائه .

روى الترمذي في سننه بسنده عن عمر بن أبي سلمة أنّه

(١) بصائر الدرجات صفحة ٦٤، ورواه العلامة الكليني في الكافي ٢٠٩/١، والشيخ الطوسي في أماليه صفحة ٥٧٨ ، وابن بابويه في «الإمامة والتبصرة من الحيرة» صفحة ١٧٢ ورواه غيرهم.

قال:

(لما نزلت هذه الآية على النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال : «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا»، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟! قال: «إنّك على مكانك، وأنت على خير»)[1].

وروى أيضاً بسنده عن أم سلمة قالت:

(أن النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» جلل على الحسن والحسين وعلي وفاطمة كساءً ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي؛ أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا» فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟! قال: «إنّك إلى خير»).

قال الترمذي :

(هذا حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وفي الباب عن عمر بن أبي سلمة وأنس بن مالك، وأبي الحميراء، ومعقل بن يسار، وعائشة)[2].

وأخرج الآجري في كتابه «الشريعة» بسنده عن أم سلمة أنها قالت:

(أن النبي كان في بيتها على منامة له تحته كساء

(١) سنن الترمذي ٣٥١/٥ رواية رقم: ٣٢٠٥، وأورده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه صحيح سنن الترمذي ٣٠٦/٣ رواية رقم: ٣٢٠٥ وصححه.

(٢) سنن الترمذي ٦٩٩/٥ رواية رقم: ٣٨٧١ ، وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه صحيح سنن الترمذي ٥٧٠/٣ رواية رقم: ٣٧٨١.

خيبري فجاءت فاطمة «رضي الله عنها» ببرمة فيها خزيرة فقال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: ادعي زوجك وابنيك حسناً وحسيناً، فدعتهم، فبينا هم يأكلون إذ نزلت على النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فأخذ النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» الكساء فغشاهم به ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا»)[1].

وروى مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة قالت:

(خرج النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾)[2].

وآية التطهير مصدرة بأداة الحصر «إنما» وهي من أقوى أدوات الحصر في اللغة العربية، وتفيد إثبات ما بعدها ونفي ما عداه، قال ابن منظور:

(ومعنى «إنما» إثبات لما يذكر بعدها ونفي ما سواه كقوله: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي، المعنى؛ ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا ومثلي)[3].

فتكون الإرادة فيها تكوينية لا تشريعية؛ لأنّ الله عزّوجل أراد بإرادته التشريعية من كل عباده -وليس خصوص

(١) الشريعة للآجري ٣/٣٤٣ رواية رقم: ١٧٥٣، وقال محقق الكتاب الوليد ابن محمد بن نبيه سيف الناصر: «إسناده صحيح».
(٢) صحيح مسلم ٤/١٨٨٣ رواية رقم: ٢٤٢٤.
(٣) لسان العرب ١٣/٣١.

أهل البيت- أن يطهروا أنفسهم من الأرجاس بامتثالهم التكاليف الإلهية المتوجة إليهم، والإرادة هنا محصورة بإذهاب الرجس عن خصوص أهل البيت، وهم ممن ليست لهم أحكام مستقلة عن غيرهم فيكون الحصر في الآية لغواً على القول بأن الإرادة في الآية تشريعية، والله منزّه عن أن يكون في كلامه لغو، فدل ذلك على أنّ الإرادة هنا تكوينية وهي التي لا يتخلف المراد بها عن الإرادة، وعليه فالآية تثبت إذهاب الرجس عن المخاطبين بها وطهارتهم وتكشف عن تحقق عصمتهم.

من الأدلة على عصمة الإمام علي

أمّا الأدلة على خصوص عصمة الإمام علي «عليه السلام» فعديدة، منها قول النبي «صلّى الله عليه وآله»:

(من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع عليّاً فقد أطاعني، ومن عصى عليّاً فقد عصاني)[1].

وفي هذا الحديث الشريف يجعل النبي «صّلى الله عليه وآله» طاعة علي «عليه السلام» كطاعته، ومعصية علي «عليه السلام» كمعصيته «صّلى الله عليه وآله»، ومن كانت طاعته كطاعة النبي ومعصيته كمعصيته تكون طاعته واجبة ومعصيته محرّمة؛ لأن طاعة النبي «صّلى الله عليه وآله» طاعة لله، ومعصيته معصية لله، فالنتيجة أنّ عليّاً «عليه

(١) المستدرك على الصحيحين ١٣١/٣ رواية رقم: ٤٦١٧ وقال الحاكم النيسابوري: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي على تصحيحه في تلخيص المستدرك.

السلام» تجب طاعته وتحرم معصيته، ومن جعلت الشريعة الإسلامية طاعته واجبة مطلقاً، ومعصيته محرّمة مطلقاً، لا يكون إلاّ معصوماً.

ومنها مارواه أبو يعلى الموصلي بسنده عن أبي سعيد الخدري أنّه قال:

(كنّا عند بيت النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» في نفر من المهاجرين والأنصار، فخرج علينا فقال: «ألا أخبركم بخياركم؟» قالوا: بلى، قال: «خياركم الموفون المطيّبون، إنّ الله يحب الخفي التقي»، قال: ومرّ عليّ بن أبي طالب، فقال: «الحقّ مع ذا، الحقّ مع ذا»)

قال محقق الكتاب حسين سليم أسد: (صدقة بن الربيع ترجمه ابن أبي حاتم، ولم يجرحه أحد، ووثقه ابن حبّان والهيثمي، وباقي رجاله ثقات)[1].

وقال إرشاد الحق الأثري: (رجاله موثقون)[2].

وقال الهيثمي في مجمع الزّوائد: (رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات)[3].

فالنبي «صلّى الله عليه وآله» في قوله: «الحق مع ذا» يخبر على نحو الإطلاق أنّ الإمام عليّاً «عليه السلام» لا يفارق الحق، فهو معه ملازم له دائماً وأبداً، إذ لو كان النبي «صلّى الله عليه وآله» لا يرى عصمة الإمام علي «عليه السلام» ويحتمل إمكانية وقوعه في الخطأ والإشتباه وسائر الأمور

(١) مسند أبي يعلى ٣١٨/٢، رواية رقم: ١٠٥٢.
(٢) انظر مسند أبي يعلى ١٧/٢، رواية رقم: ١٠٤٧، بتحقيق إرشاد الحق الأثري.
(٣) مجمع الزوائد ٢٣٥/٧، رواية رقم: ١٢٠٢٧.

التي تبعد عن الحق لما صحّ أن يخبر عنه بذلك وبهذا الشكل المطلق، فاتضح من ذلك أنّ قوله «صلّى الله عليه وآله» لعلي: «الحق مع ذا» دليلٌ على عصمة علي «عليه السلام».

ومنها ما رواه الحاكم النيسابوري في «المستدرك على الصحيحين» بسنده عن أم المؤمنين أم سلمة رضوان الله تعالى عليها، أن النبي «صلّى الله عليه وآله» قال:

(عليٌّ مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض)[1].

والاستدلال بقول النبي «صلّى الله عليه وآله» هذا يشبه الإستدلال بالحديث السابق، فلو كان النبي «صلّى الله عليه وآله» لا يرى عصمة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، ويحتمل وقوعه في الخطأ لما أخبر على وجه الإطلاق بأنّ عليّاً لا يفارق القرآن والقرآن لا يفارقه، فلمّا أن أخبر النبي «صلّى الله عليه وآله» عن ذلك بهذه الكيفية المطلقة علمنا أنّ عليّاً «عليه السلام» معصوم، لأنّ من لا يفارق القرآن مطلقاً في قوله وفعله وتكون جميع تصرّفاته وسلوكياته موافقة للقرآن الكريم ومتطابقة معه لا يكون إلاّ معصوما.

من الأدلة القرآنية على عصمة الإمام وولي الأمر

وبثبوت أنّ ولاة أمر هذه الأمّة هم من عترة النبي «صلّى الله عليه وآله» وأهل بيته، فإنّ من الأدلّة القرآنية على

(١) المستدرك على الصحيحين ١٣٤/٣، رواية رقم: ٤٦٢٨، وقال الحاكم النيسابوري: «صحيح الإسناد، وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: «صحيح».

عصمتهم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[1].

وظاهر الآية الكريمة يدل على أنّ الله سبحانه وتعالى أمر فيها بطاعة ولي الأمر على وجه الإطلاق في جميع الحالات دون أنْ يقيّد طاعته بحالة معينة أو شيء ما، ومن كان الأمر بطاعته على هذا النحو المطلق فإنّ لازمه أن يكون معصوماً، فلا يصح الأمر بطاعة أحد على وجه الإطلاق وبلا قيد أو شرط ما لم يكن معصوماً.

ولقد فهم هذا المعنى من الآية العالم السّني الفخر الرّازي، فقال في تفسيره عند تفسير هذه الآية المباركة:

(... أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بدّ وأن يكون معصوماً عن الخطأ، إذْ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنّهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وإنّه محال، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أنّ أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بدّ وأن يكون معصوماً...)[2].

(١) النساء: ٥٩.
(٢) تفسير الفخر الرازي ١٠/١٤٨.

ومن الأدلّة على عصمة الإمام بما هو إمام قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فهذه الآية ظاهرة في أن إبراهيم «عليه السلام» لما أن قال له الحق تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾ طلب هذا المنصب لبعض ذريته، وذلك في قوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، فأجابه المولى سبحانه بقوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فنفى أن ينال الظالم منصب الإمامة، والمراد بالظالم في الآية مطلق من اتّصف بهذه الصفة ولو في آن من آنات حياته، فمن تلبس بالظلم ولو في لحظة ما فإنه لا يصلح أن يتولى منصب الإمامة حتى ولو أنّه تاب من ظلمه.

ومنصب الإمامة في الآية الكريمة والذي جعله الله عزّ وجل لنبيّه إبراهيم «عليه السلام» ليس هو منصب النبوّة والرّسالة لأن الخليل «عليه السلام» كان نبياً ورسولاً قبل أن يعطيه الله هذا المنصب، فقد أعطي منصب الإمامة في الكبر بدليل أنه طلب هذا المنصب لبعض ذريته، ومعلوم أنّه رزق الذّرية في الكبر: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[1]، وقد كان نبياً رسولاً قبل أن يرزق الذرية، فطلبه هذا المنصب لبعض ذرّيته يدل على وجود خلف وذرية له، وإلاّ من غير المناسب أن يطلبه لمن لا يعلم بوجوده، ويؤيد ذلك ما روي عن الإمام جعفر بن محمد الصادق «عليه السلام» أنّه قال:

(إنّ الله اتخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتخذه نبياً، وأنّ الله اتخذه نبياً قبل أن يتخذه رسولاً، وأنّ الله اتخذه

(١) إبراهيم: ٣٩.

رسولاً قبل أن يتخذه خليلاً، وأن الله اتخذه خليلاً قبل أن يتخذه إماماً، فلما جمع له الأشياء قال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾ قال: فمن عظمها في عين إبراهيم «عليه السلام» قال: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، قال: لا يكون السفيه إمام التقي)[1].

فالآية الكريمة تدل على أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً لأنّ الذي لا يمارس ظلماً ولا يتلبس به هو المعصوم.

وقد صرّح الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» فيما أثر عنه بعصمتهم وطهارتهم «عليهم السلام» فقال:

(إنّ الله تبارك وتعالى طهّرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خلقه، وحججاً في أرضه، وجعلنا مع القرآن وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا)[2].

من الرّوايات المصرّحة بأسماء الأئمة من عترة النبي صلّى الله عليه وآله

روى العلامة الحموينى الشافعي في كتابه «فرائد السمطين» بالإسناد إلى الصحابي الجليل عبد الله بن عبّاس في حديث عن رسول الله «صلّى الله عليه وآله» جاء فيه:

(إنّ وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين).

(١) الاختصاص للشيخ المفيد صفحة ٢٢.
(٢) الكافي ١/١٩١، بصائر الدرجات صفحة ١٠٣، كمال الدين وتمام النعمة صفحة ٢٤٠.

ثم قال «صلّى الله عليه وآله»:

(فإذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي فهؤلاء إثنا عشر)[1].

وروى الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي في كتابه «ينابيع المودة» عن كتاب المناقب عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال:

(دخل جندل بن جنادة على النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» وسأله مسائل ثم قال: أخبرني يا رسول الله عن أوصيائك بعدك لأتمسك بهم، قال: أوصيائي الإثنا عشر، قال: يا رسول الله سمّهم لي.

قال «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: أولهم سيّد الأوصياء أبو الأئمة علي، ثم إبناه الحسن والحسين فاستمسك بهم ولا يغرّنك جهل الجاهلين.

قال جنادة : فمن بعد الحسين؟.

قال «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: إذا انقضت مدة الحسين فالإمام بعده إبنه علي ويلقب بزين العابدين، فبعده إبنه محمد يلقب بالباقر، فبعده إبنه جعفر يدعى بالصادق، فبعده إبنه موسى يدعى بالكاظم، فبعده إبنه علي يدعى بالرضا، فبعده إبنه محمد يدعى بالتقي

(١) فرائد السمطين ٢/١٣٢ رواية رقم: ٤٣١ .

والزكي، فبعده إبنه علي يدعى بالنقي والهادي، فبعده إبنه الحسن ويدعى بالعسكري، فبعده إبنه محمد يدعى بالمهدي والقائم والحجة)[1].

وروى القندوزي أيضاً عن كتاب المناقب، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، أنّه قال:

(قال لي رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: يا جابر إن أوصيائي وأئمة المسلمين من بعدي أولهم علي، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد ابن علي المعروف بالباقر، ستدركه ياجابر فإذا لقيته فاقرأه منّي السلام، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم القائم اسمه اسمي وكنيته كنيتي محمد بن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله تبارك وتعالى على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الذي يغيب عن أوليائه غيبة لا يثبت على القول بإمامته إلاّ من امتحن الله قلبه للإيمان)[2].

ومن الروايات الصحيحة الواردة في كتب الشيعة والتي تنص على عدد الأئمة وتذكرهم بأسمائهم ما رواه ثقة الإسلام العلامة الكليني في كتابه «الكافي»، فقال :

(عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني «عليه السلام» قال: أقبل أمير المؤمنين «عليه السلام» ومعه الحسن بن علي «عليه السلام» وهو متكئ على يد سليمان

(١) ينابيع المودة ٣/٢٨٤.
(٢) ينابيع المودة ٣/٣٩٩.

فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس فسلم على أمير المؤمنين، فرد عليه السلام فجلس، ثم قال:

يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم، وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء! فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام» سلني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى الحسن، فقال: يا أبا محمد أجبه، قال: فأجابه الحسن «عليه السلام»، فقال الرجل أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها، وأشهد أن محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصي رسول الله «صلّى الله عليه وآله» والقائم بحجته، -وأشار إلى أمير المؤمنين- ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته، -وأشار إلى الحسن «عليه السلام»- وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه والقائم بحجته بعده، وأشهد على علي ابن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن الحسين، وأشهد على جعفر بن محمد بأنه القائم بأمر محمد، وأشهد على موسى أنه القائم بأمر جعفر بن محمد، وأشهد على علي ابن موسى أنه القائم بأمر موسى بن جعفر، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن موسى، وأشهد على علي بن محمد بأنه القائم بأمر محمد بن علي، وأشهد على الحسن بن علي بأنه القائم بأمر علي بن محمد،

وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره، فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته .

ثم قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه فانظر أين يقصد، فخرج الحسن بن علي «عليهما السلام» فقال: ما كان إلاّ أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم، قال: هو الخضر «عليه السلام»)[1].

المزيد من النصوص في إمامة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام

روى العلامة الكليني في «الكافي» بسند صحيح عن الإمام أبي جعفر «عليه السلام» أنّه قال:

(لمّا نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[2]، قال المسلمون: يا رسول الله ألست إمامَ النّاسَ كلهم أجمعين؟ قال: فقال: «أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمة على الناس من الله من أهل بيتي، يقومون في الناس فيكذّبون، ويظلمهم أئمة الكفر والضلال وأشياعهم، فمن والاهم واتبعهم وصدّقهم فهو مني ومعي وسيلقاني ، ألا ومن ظلمهم وكذّبهم فليس مني ولا معي وأنا منه بريء»)[3].

(١) الكافي ١/٢٢٥- ٢٢٦.
(٢) الإسراء : ٧١.
(٣) الكافي ١/٢١٥.

وروى العلامة الصفار في «بصائر الدرجات» بسند صحيح عن الإمام الصادق «عليه السلام» أنّه قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله»:

(إني تركت فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيتي، فنحن أهل بيته)[1].

وفي «الكافي» روى العلامة الكليني بسند صحيح عن الإمام الصادق «عليه السلام» أنّه قال:

(نحن قوم فرض الله عزّ وجل طاعتنا، لنا الأنفال، ولنا صفو المال، ونحن الراسخون في العلم، ونحن المحسودون الذين قال الله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[2])[3].

وروى العلامة ابن بابويه في كتابه «الإمامة والتبصرة من الحيرة» وابنه الشيخ الصدوق في كتابه «كمال الدين وتمام النعمة» كلاهما بسند صحيح عن الإمام أبي جعفر «عليه السلام» في قول الله عزّ وجل: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾**[4]، **قال: الأئمة من ولد علي وفاطمة «عليهما السلام» إلى أن تقوم الساعة)**[5].

وروى العلامة الكليني في «الكافي» بسنده الصحيح عن عيسى بن السري قال: قلت لأبي عبد الله «عليه السلام»: **حدثني عمّا بنيت عليه دعائم الإسلام إذا أنا أخذت بها**

(١) بصائر الدرجات صفحة ٤٣٤.
(٢) النساء : ٥٤.
(٣) لكافي ١/١٨٦.
(٤) النساء : ٥٩.
(٥) الإمامة والتبصرة من الحيرة صفحة ١٣٣- ١٣٤، كمال الدين وتمام النعمة صفحة ٢٢٢.

زكى عملي ولم يضرني جهل ما جهلت بعده، فقال: شهادة أن لا إله إلاّ الله، وأنّ محمداً رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، والإقرار بما جاء به من عند الله، وحق في الأموال من الزكاة، والولاية التي أمر الله عزّ وجل بها، ولاية آل محمد «صلّى الله عليه وآله»، فإن رسول الله «صلّى الله عليه وآله» قال: من مات لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، قال الله عزّ وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا أَطيعُوا اللهَ وَأَطيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ فكان علي «عليه السلام»، ثم صار من بعده حسن، ثم من بعده حسين، ثم من بعده علي بن الحسين، ثم من بعده محمد بن علي، ثم هكذا يكون الأمر، إنّ الأرض لا تصلح إلاّ بإمام، ومن مات لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وأحوج ما يكون أحدكم إلى معرفته إذا بلغت نفسه ههنا - قال: وأهوى بيده إلى صدره - يقول حينئذٍ: لقد كنت على أمر حسن)[1].

وروى أيضاً في «الكافي» بسنده الصحيح عن عمرو بن حريث، قال:

(دخلت على أبي عبد الله «عليه السلام» وهو في منزل أخيه عبد الله بن محمد، فقلت له: جعلت فداك ما حوّلك إلى هذا المنزل؟ قال: طلب النزهة.

فقلت: جعلت فداك ألا أقص عليك ديني؟ فقال: بلى، قلت: أدين الله بشهادة أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج البيت، والولاية لعلي أمير

(١) الكافي ٢/٢١.

المؤمنين بعد رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، والولاية للحسن والحسين، والولاية لعلي بن الحسين، والولاية لمحمد بن علي، ولك من بعده صلوات الله عليهم أجمعين، وأنّكم أئمتي عليه أحيا وعليه أموت، وأدين الله به.

فقال: ياعمر هذا والله دين الله ودين آبائي الذي أدين الله به في السر والعلانية، فاتق الله وكف لسانك إلاّ من خير، ولا تقل إني هديت، بل الله هداك، فأدّ شكر ما أنعم الله عزّ وجل به عليك، ولا تكن ممّن إذا أقبل طعن في عينه، وإذا أدبر طعن في قفاه، ولا تحمل الناس على كاهلك، فإنك أوشك إن حملت الناس على كاهلك أن يصدعوا شعب كاهلك)[1].

وروى العلامة الصفار في «بصائر الدرجات» بسنده الصحيح عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: قال لي أبو عبد الله «عليه السلام»:

يا ابن أبي يعفور: إن الله تبارك وتعالى واحدٌ متوحد بالوحدانية متفرد بأمره، فخلق خلقاً ففرّدهم لذلك الأمر، فنحن هم، يا ابن أبي يعفور فنحن حجج الله في عباده، وشهداؤه في خلقه، وأمناؤه وخزّانه على علمه، والداعون إلى سبيله والقائمون بذلك فمن أطاعنا أعطاع الله)[2].

وروى أيضاً في نفس المصدر بسند صحيح عن الإمام الصادق «عليه السلام»، أنّه قال:

(١) الكافي ٢/٢٧.
(٢) بصائر الدرجات صفحة ٨١، ورواه العلامة الكليني أيضاً في الكافي ١/١٩٣ بسند صحيح أيضاً.

(مضى رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، وخلّف في أمته كتاب الله ووصيّه علي بن أبي طالب «عليه السلام» أمير المؤمنين، وإمام المتقين، وحبل الله المتين، وعروته الوثقى التي لا انفصام لها، وعهده المؤكد، صاحبان مؤتلفان، يشهد كل واحد لصاحبه، بتصديق ينطق الإمام من الله عز وجل في الكتاب بما أوجب الله فيه على العباد من طاعة الله وطاعة الإمام وولايته، واجب حقه الذي أراد الله عزّ وجل من استكمال دينه، وإظهار أمره، والاحتجاج بحجته، والاستضاء بنوره في معادن أهل صفوته ومصطفى أهل خيرته، قد أوضح الله بأئمة الهدى من أهل بيت نبينا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه، وفتح بهم باطن ينابيع علمه، فمن عرف من أمة محمد «صلّى الله عليه وآله» واجب حق إمامه وجد طعم حلاوة إيمانه، وعلم فضل طلاقة إسلامه، لأن الله نصب الإمام علماً لخلقه، وحجة على أهل عالمه، ألبسه الله تاج الوقار، وغشّاه من نور الجبّار، يمدّ بسبب إلى السماء، لا ينقطع عنه موارده، ولا ينال ما عند الله تبارك وتعالى إلاّ بجهد أسباب سبيله، ولا يقبل الله أعمال العباد إلاّ بمعرفته، فهو عالم بما يرد من ملتبسات الوحي ومعميات السنن ومشتبهات الفتن، ولم يكن الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبيّن لهم ما يتّقون وتكون الحجّة من الله على العباد بالغة)[1].

وروى العلامة الكليني في «الكافي» بسنده الصحيح عن الإمام أبي جعفر «عليه السلام»، أنّه قال:

(يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم

(١) بصائر الدرجات صفحة ٤٣٣.

قائمهم)[1].

وروى أيضاً بسنده الصحيح عن أبي جعفر «عليه السلام» في قول الله عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[2]، فقال:

(رسول الله «صلّى الله عليه وآله» المنذر، ولكل زمان منا هاد يهديهم إلى ما جاء به نبي الله «صلّى الله عليه وآله»، ثم الهداة من بعده علي ثم الأوصياء واحد بعد واحد)[3].

وعن العلامة الصفار بسند صحيح عن الإمام أبي عبد الله «عليه السلام» قال:

(بلغنا أنّ رسول الله «صلّى الله عليه وآله» قال لعلي «عليه السلام»: أنت أخي، وصاحبي، وصفيّي، ووصيّي، وخالصي من أهل بيتي، وخليفتي في أمّتي، وسأنبئك فيما يكون فيها من بعدي، يا علي إني أحببت لك ما أحبّه لنفسي، وأكره لك ما أكرهه لها.

فقال لي أبو عبد الله «عليه السلام»: هذا مكتوب عندي في كتاب علي ، ولكن دفعته[4] أمس حين كان هذا الخوف وهو حين صلب المغيرة)[5].

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين.

---

(١) الكافي ١/٥٣٣.
(٢) الرعد : ٧.
(٣) الكافي ١/١٩٢.
(٤) في نسخة «دفنته».
(٥) بصائر الدرجات صفحة ١٨٦.

أهم مراجع الكتاب

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تأليف: شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نشر: دار الوطن للنشر، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢. إتحاف النبيل، تأليف: مصطفى بن إسماعيل السلماني، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، نشر: مكتبة الفرقان، عجمان - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣. الأحاديث المختارة، تأليف: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرّمة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ، تحقيق: عبد الملك بن عبدالله بن دهيش.

٤. الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥. الإمامة والتبصرة من الحيرة، تأليف: علي بن الحسين بن بابويه القمّي، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة.

٦. التاريخ الكبير، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٧. التدوين في أخبار قزوين، تأليف: عبد الكريم بن محمد بن

عبد الكريم أبو القاسم الرّافعي القزويني، تحقيق: عزيزالله العطاردي، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٨. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.
٩. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٠. الثقات، تأليف: محمد بن حبّان الدارمي البستي، نشر: دائرة المعارف العثمانية بحيد آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
١١. الخصال، تأليف: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي، نشر: جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، قم المقدّسة، ١٤١٣هـ، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري.
١٢. الرّسائل العشر، تأليف: علي الحسيني الميلاني، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
١٣. الرّفع والتكميل في الجرح والتعديل، تأليف: أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، نشر: مكتبة ابن تيميّة لطباعة ونشر الكتب السلفية.
١٤. السنة لإبن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة للشيخ محمد ناصر الدّين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٥. الشريعة، تأليف: محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، نشر: دار الوطن، الرّياض، السعودية، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٦. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تأليف: أحمد بن محمد الهيتمي، تحقيق: عبد الرّحمن ابن عبد الله التركي، كامل محمد الخرّاط، نشر: مؤسسة

الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٧. الضعفاء والمتروكين، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضاوي، كمال يوسف الحوت، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٨. الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٩. العلل ومعرفة الرجال، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عبّاس، نشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٠. الفتاوى الكبرى، تأليف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحرّاني، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٢١. الكاشف، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدّة.
٢٢. الكافي، تأليف: محمد بن يعقوب الكليني، نشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، الطبعة الثالثة: ١٣٨٨هـ.
٢٣. الكامل في ضعفاء الرّجال، تأليف: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: لجنة من المتخصصين بإشراف الناشر، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٤. الكفاية في علم الرّواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنوّرة.
٢٥. الكنى والأسماء: تأليف: مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٦. المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله

الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٧. المسند المستخرج على صحيح مسلم، تأليف: أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصفهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٨. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري، نشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، دار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
٢٩. المعجم الأوسط: تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر: دار الحرمين، القاهرة.
٣٠. المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
٣١. المعرفة والتاريخ، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، نشر: مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.
٣٢. تاريخ أسماء الثقات، تأليف: عمر بن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: الدار السلفية، الصفاة - الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٣. تاريخ الإسلام، تأليف: شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ٢٠٠٣م.
٣٤. تاريخ دمشق، تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمرو بن غرامة العمروري، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٥. تحرير تقريب التهذيب، تأليف: د. بشار عوّاد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرّسالة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٦. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد بن عبد الرّحمن المباركفوري، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٧. تدريب الرّاوي، تأليف: جلال الدّين السيوطي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، نشر: مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ.
٣٨. تذهيب تهذيب الكمال، تأليف: شمس الدّين الذهبي الدمشقي، تحقيق: غنيم عبّاس غنيم، مجدي السيد أمين، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٩. تفسير الفخر الرازي، تأليف: محمد الرّازي فخر الدّين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشهور بخطيب الرّي، نشر: دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٤٠. تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف الباكستاني، نشر: دار العاصمة للطباعة والنشر.
٤١. تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، باعتناء: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، نشر: مؤسسة الرسالة.
٤٢. تهذيب الكمال، تأليف: جمال الدّين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: الدكتور بشّار عوّاد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤٣. جزء القراءة خلف الإمام، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، نشر: المكتبة السلفية، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٤٤. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أحمد بن عبدالله

ابن أحمد الأصفهاني، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٤٥. ديوان الضعفاء والمتروكين، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الدّمشقي، تحقيق: حمّاد محمد الأنصاري، نشر: مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرّمة.
٤٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرّياض، الطبعة الأولى.
٤٧. سمط النجوم العوالي، تأليف: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوّض، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٨. سنن ابن ماجة، تأليف: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
٤٩. سنن الترمذي، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.
٥٠. سنن الترمذي، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، نشر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٥١. سنن الدارمي، تأليف: عبد الله بن عبد الرّحمن بن الفضل الدارمي التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
٥٢. سنن سعيد بن منصور، تأليف: سعيد بن منصور، تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، نشر: دار الأصمعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٣. سير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٤. شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٥. شرح سنن ابن ماجة، تأليف: علاء الدين مغلطاي بن قليج ابن عبد الله الحنفي، تحقيق: كامل عويضة، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٥٦. شرح مشكل الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرّسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٥٧. شرح موقظة الذهبي، تأليف: الشريف حاتم بن عارف العوني، نشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.
٥٨. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، تأليف: أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٥٩. صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، تأليف: علاء الدّين علي ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٦٠. صحيح ابن خزيمة، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
٦١. صحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد ناصر الدّين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرّياض، الطبعة

الأولى: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٦٢. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٣. ضوابط الجرح والتعديل، تأليف: الشيخ الدكتور عبد العزيز ابن محمد إبراهيم الأستاذ المشارك بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، نشر: مكتبة العبيكان.
٦٤. عون المعبود، شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد أشرف ابن أمير بن علي بن حيدر، شرف الحق الصديقي العظيم آبادي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ.
٦٥. فتح الباري، تأليف: أبي الفرج ابن رجب الحنبلي، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٦٦. كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدّين علي بن حسام الشاذلي الهندي، تحقيق: بكري حياتي، صفوة السقا، نشر: مؤسسة الرّسالة، الطبعة الخامسة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٦٧. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
٦٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نور الدّين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدّين القدسي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٦٩. مسند أبي يعلى الموصلي، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٧٠. مسند أبي يعلى الموصلي، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، ومؤسسة علوم القرآن،

بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٧١. مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٧٢. مسند البزار، تأليف: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل ابن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى.
٧٣. مسند الشاميين، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٧٤. معجم أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، نشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ.
٧٥. معرفة الثقات، تأليف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنوّرة- السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧٦. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان، تأليف: نور الدّين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني و عبده علي الكوشك، نشر: دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الأولى: (١٤١١-١٤١٢هـ) = (١٩٩٠-١٩٩٢م).
٧٧. موسوعة أقوال أبي الحسن الدّارقطني في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب كل من: محمد مهدي المسلّمي، أشرف منصور عبد الرّحمن، عصام عبد الهادي محمود، أحمد عبد الرّزاق عيد، أيمن إبراهيم الزاملي، ومحمود محمد خليل، نشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.
٧٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: علي محمد معوّض، عادل

أحمد عبد الموجود، بمشاركة: عبد الفتاح أبو سنّة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٧٩. نزهة النظر، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبد الله ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٨٠. ينابيع المودة، تأليف: سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، تحقيق: سيد علي جمال أشرف، نشر: دار الأسوة للطباعة والنشر، إيران، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.

المحتويات

المدخل ٥

الخلفاء الرّاشدون إثنا عشر ٦

الخلفاء الرّاشدون من عترة النبي ١٢

علي أول الخلفاء الرّاشدين ٣٨

الخلفاء الرّاشدون معصومون ٤٨

من الأدلة على عصمة الإمام علي ٥٤

من الأدلّة القرآنية على عصمة الإمام وولي الأمر ٥٦

من الرّوايات المصرّحة بأسماء الأئمة من عترة النبي ٥٩

المزيد من النّصوص في إمامة الأئمة من أهل البيت ٦٣

أهم مراجع الكتاب ٦٩

المحتويات ٧٩

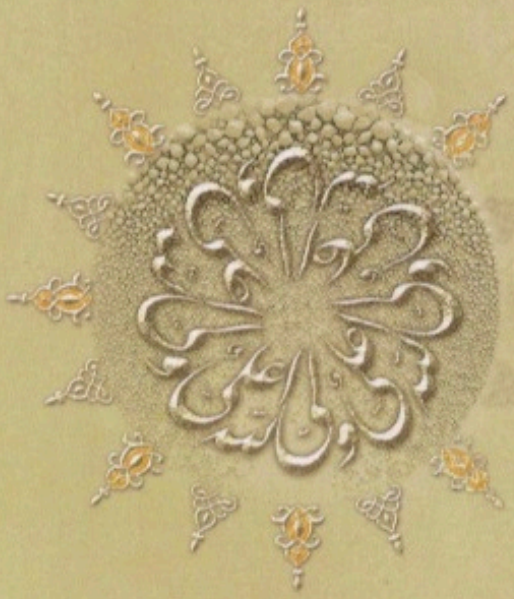

دار العلوم
للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - بئر العبد - مقابل البنك اللبناني الفرنسي
تلفاكس : ٠٠٩٦١١/٥٤٥٨٤٢ موبايل : ٠٠٩٦١١٣/٤٧٣٩١٩
ص.ب : ٢٤/ ٦٤٠
www.daraloloum.com
E.mail:info@daraloloum.com